



الإيضاح لمتن إيساغوجي

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

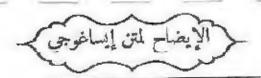
اعلم وفقني الله وإياك أن علم المنطق تبصرة العقلاء ، ومقياس الأذكياء ، وميزان الفضلاء المستطلعين ، والركن الركين للمعلمين والمتعلمين ، فهو يربي المدارك والملكات ، ويبيد ظلام الجهل الحالك .

فبالمنطق يتمكن المنطقي من تزييف المغالطات ، وسحق الخرافات ، وبه يستقيم النظر ، وتمحص الآراء ، وتعرف أسباب الخلل ومواطن الزلل ، بل به يحصل الاقدار مطلقا على تمييز النافع من الضار .

ويالجملة فحاصل هذه الفوائد والتمار : عصمة الأذهان عن الخطأ في الأفكار ، فبها يعد الإنسان في عداد الحكماء .

بيد أنه السبيل السديد لإثبات العقائد الدينية . عقائد التوحيد . ، فهو يهدي القاصدين إلى التي هي أقوم ، بل إلى المعتقد الحق الجدير بأن يُفهَم ويعلم ، ولذلك كان تعلمه على بني الإنسان الواجب المحتم ، والفرض الكفائي الملتزم ، علّهم ينبعثوا من مراقد خيالاتهم ، ويَهبّوا من ثباتهم وخرافاتهم إلى التفكير الصحيح في عوارفهم ومعارفهم ، وإذًا يمتاز الإنسان عن سائر الحيوان ، ويحيى حياة أولي العرفان ، كما قيل : فأنت بالروح لا بالجسم إنسان .

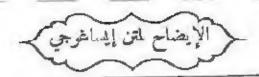
فالمنطق عمادً الحاججة ، والمعوّلُ في فض المخاصمة ، والفَيْصلُ الحق في مجانبة الزلل ، والسيفُ القاطع للمغالطة ، والمصباحُ الهادي إلى فهم الأشيَّاء على وجهها ، وإحلالها في محلها ، ولذا قال حجة الإسلام ـ الإمام الغزالي ـ : من لا معرفة له يالمنطق لا يوثق بعلمه .



واعلم أيضًا وفقنا الله وإياك أن علم المنطق منقسم إلى قسمين : قسم خلا عن الفلسفة كالمذكور في هذا الكتاب ، وقسم لم يخل عنها ، والثاني هو محل الخلاف .

والأول لا خلاف في جواز الاشتغال به ، بل هو كما قال العلامة الحفناوي وغيره : فرض كفاية ، لأن تحرير العقائد الإسلامية ، ودفع الشكوك والشبه عنها واجب على سبيل فرض الكفاية ، وذلك مما يترقف على القوة في هذا الفن ، وما يترتب عليه الواجب واجب .

فالمنطق من حيث هو منطق روح التشريع السماوي ، فرسل الله عليهم الصلاة والسلام منطقيون ، فن حكمتهم عليهم السلام استنتج الفلسفيون واقتبس الباحثون وتعلم المتعلمون ، واستظل بظل راية كالهم الكاملون ، فعلى طريقتهم وحدهم ورسمهم فليعمل العاملون .



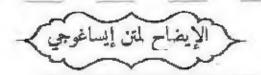
مقدمة الفاضل: محمد محيي الدين عبد الحميد بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والعاقبة للمتقين ، ولا عدوان إلا على الظالمين ، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد علم الهدى ، ومنار اليقين ، وعلى آله وصحبه الذين جاهدوا في الله بأموالهم وأنفسهم حتى بلغوا المقام الأسمى ، ووصلوا إلى الدرجة العليا ، ورضي الله عن علماء الأمة الإسلامية العاملين .

أما بعد: ثما زال الإنسان الأول يرتقي في نوعه حتى وصل إلى ضبط قواعد العلوم ، وتحرير موضوعاتها ، ثم لما لم تتمد الأفكار ، ولم تتجه أنظار العلماء إلى صوب واحد ، بل تعددت مذاهبهم ، وكثر اختلافهم ، نشأ عن ذلك الجدل في أيها أقرب من السداد ، وأدنى إلى المحجة الواضعة ، ودفعهم حب الحقيقة ، وتطلب الصواب إلى أن يضعوا حدًّا لحركات الذهن ينتهي إليه ولا يتجاوزه ، ويجعلوا للفكر قيودًا تكبح جماحه أن يسترسل مع أغراض النفس وشهواتها ، في ويعلوا للفكر قيودًا تكبح جماحه أن يسترسل مع أغراض النفس وشهواتها ، فكان ذلك كله علم المنطق الذي تتميز به صحة الرأي وفساده ، ويظهر الحق من الضلال .

درج هذا العلم في أحضان المدارس اليونانية التي كانت مصدر الإشعاع الفكري ، والنور العلمي ، والنظر الفلسفي ، وكمن فيها مدة تسلط اليونان وعلو شأنهم ، فلم يغادر بلادهم ، ولم ينزح عن وطنه حيث رجاله ومحبوه .

ولم يكن للعرب في جاهليتهم كلها ، ولا في أول عهدهم بالإسلام علم بالمنطق وقواعده إلا ما كان في قطرتهم وسلائقهم من استواء القول ، وبيان الحجة ، ووضوح الدلالة .



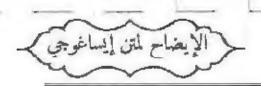
فلما جاء عصر الدولة العباسية ، وكانت أغلبية العالم المعروف حينذاك ، وأكثرية الأمم قد دخلت في الإسلام ، وكان الحوار قد أخذ في المسائل الدينية مأخذًا غريبًا ، والجدال بين الطوائف ـ التي أوجدها اختلاف نزعات الأمم الداخلة في دين الله ـ قد اشتد ، والمناقشة قد اندلع لحبها .

أمر الخليفة المأمون بترجمة هذا العلم ليكون عونًا لهم على المناظرة ، وليشتد به ساعدهم في دحض مفتريات المبتدعة وأهل الضلال .

ومن ذلك الحين عرف المنطق بقواعده ، ووضحت طرقه لأهل اللسان العربي ، فتعلقوا به وخاضوا غماره ، وحرصوا على تحصيله حتى كان من أثر هذا الحرص أن جعلوه في كل علم ، وتكلموا به في كل موضوع .

ونيغ في هذا الفن وفي غيره من فنون الفلسفة رجالٌ كثيرون كان لهم الباع الطويل واليد البيضاء في إعادة مجد اليونان العلمي أمثال الشيخ الرئيس ابن سينا ، والمعلم الثاني أبي نصر الفارابي ، والفيلسوف العظيم القاضي الفاضل أبي الوليد بن وشد ، وحجة الإسلام أبي حامد الغزالي ، ثم الرازي ، والطوسي ، وغيرهم من رجالات العلم ، وفطاحل أهل النظر على اختلاف منازعهم ، وتشعب طرقهم ، وكثرة ما استحدثوه في الفن مما لا يختلف عما وروثوه .

وغبر على هذا عهد اشتد فيه الوكوع بالمنطق ، وأكثر العلماء من التصنيف فيه ما بين المختصرات والمطولات ، والشروح والتعليقات والحواشي ، حتى لو أردت أن تتخذ مكتبة جامعة من كتب المنطق وحده لضاق بك الحصر ، وخرج الأمر عن حد التعداد ،



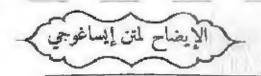
ومن هؤلاء المصنفين أثير الدين مفضل بن عمر الأبهري ، المتوفى في حدود سنة ٧٠٠ هـ ، صاحب كتاب إيساغوجي الذي عم اشتماره ، واستفاد منه الكثيرون ؛ لاشتماله على أهم ما يجب استحضاره من المنطق .

لهج العاباء منذ دهر طويل بهذا الكتاب على صغر جمه ، وأكثروا من شروحه والتعاليق عليه ، ونظمه كثيرون ، فمن شرحه حسام الدين حسن الكاتي المتوفى سنة ٧٦٠هـ ، والعلامة شمس الدين الفناري المتوفى سنة ٨٣٤هـ ، هـ ، والشريف نور الدين هـ ، والشيخ شهاب الدين أحمد بن محمد الشهير بالأيدي ، والشريف نور الدين علي بن إيراهيم الشيرازي تلميذ الشريف الجرجاني المتوفى سنة ٩٦٩هـ ، وشيخ ومصلح الدين مصطفى بن شعبان السروري المتوفى سنة ٩٦٩هـ ، وشيخ الإسلام زكريا بن محمد الأنصاري القاهري المتوفى سنة ٩١٠هـ ، وأبو العباس أحمد بن محمد الآمدي ، وحكيم شاه محمد بن مبارك القزويني المتوفى سنة أحمد بن محمد الآمدي ، وحكيم شاه محمد بن إيراهيم الحنبلي الحلبي .

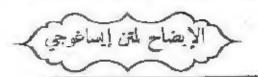
وتمن نظمه :

نور الدين علي بن محمد الأشموني المتوفى في حدود سنة ٩٠٠ هـ .
والشيخ عبد الرحمن بن محمد الذي أسمى نظمه ((السلم المنورق)) ،
والشيخ إبراهيم الشبشيري المتوفى سنة ٩٣٠ هـ .

ومع كل هذه العناية فقد ظل الكتاب محجوبًا في ضمير الغيب ، ذلك أنه إنما وضع للمبتدئين ، وهو لا يتناوله غيرهم ، ولم يلاحظ واحد من هؤلاء جميعا تلك القوى الفكرية التي تكون لمن لا إلْف له ولا عهد بمزاولة فن من الفنون ، بل حشروا فيه العبارات الاصطلاحية حشرًا من غير تقريب ولا تذليل أمة



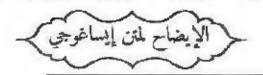
وأن أنس لا أنس عهد الصغر وقد كلفنا بدراسة شرح شيخ الإسلام أبي يحيى زَكريا الأنصاري الذي سبق عُدَّهُ في جملة شروح الكتاب فقد كنت ، وكان إخواني معي ، أجد من الصعوبات والمتاعب الفكرية ما لا يصبر على احتماله إلا راغب في العلم ملح في تحصله صابر عل مكارهه ومشاقه ، وأني لك بمثل هذا اليوم وأنت لا تجد إلا من يريد أن يصل إلى التحقيقات الدقيقة ، والأفكار السامية في الوقت الوجيز ، وهو يأبي مع ذلك إلا العبارة العالية في سهولة ولين ورفق ، وظلت الحال بنا على هذا المنوال حتى هدانا الله تعالى الذي لا يهدي إلى الخير سواه ، ووفقنا للحصول على شرح الكتاب للعالم الكبير ، والمصلح الجليل ، قدوة المتأخرين ، مولانا العلامة الشيخ محمد شاكر وكيل الجامع الأزهر سابقًا ، فرأينا فيه الضالة المنشودة ، والبغية المقصودة ، فعكفنا عليه وتابعنا مدارسته ، فإذا نحن نعشق علم المنطق عشقًا ، ونكلف به غرامًا ، بعد أن كنا نزور بجانبنا عنه ، وكان أقصى رغباتنا أن نؤدي الامتحان فيه ، وللشيخ الجليل ـ حفظه الله وأمتع المسلمين والعلماء بوجوده ـ أياد كلها بيضاء على المعاهد الدينية وعلماء الأزهر أجمعين فهو الذي بدأ حركة الإصلاح الكبرى في الأزهر بعد أن أعيى أمره المصلحين من قبله ، واستطاع بما أوتيه من مضاء العزيمة ، وقوة الإرادة ، وأصالة الرأي ، وسداد الفكرة أن يعنلب على هذه النعرة القديمة التي مضت بها الحقب وتعاقبت عليها السنون وهي لا تزال عالقة برؤوس العلماء وأن يثبت لهم بالبرهان العملي أن الأزهر ـ وهو الجامعة الكبرى التي يؤمها المسلمون من أثحاء المعمورة ـ لا يؤدي واجبه الذي أسس من أجله حتى بأخذ طلابه من علوم الشريعة الغراء : أصولها وفروعها وعلوم اللسان العربي ، والعلوم الكونية ، وغيرها بالقسط الذي يتفق مع



مركزهم الذي يهيئون أنفسهم له ، وقد أنشىء معهد الإسكندرية لهذا الغرض يفضل جهوده ومساعيه ، واقتضت إرادة القائمين بأمر الدولة المصرية حينذاك إسناد رياسته إلى فضيلته فقام بأعباء هذه الرياسة خير قيام ، واضطلع بتدبيره حتى أتى بالثمرة المرجوة منه ، فتخرج منه جماعة من العلماء هم اليوم زهرة رجال الدين ، وعنوان فار الأزهر ، ويرهان أن الأزهريين يستطيعون أن يصلوا إلى الغاية القصوى من المجد والرفعة إذا وجدوا من يتعهد أمورهم بمثل إخلاص الأستاذ الكبير وحسن رأيه ،

وانظر إلى المحاكم الشرعية ، ودور التعليم على مختلف مشاربها ، فأي زهرة يروقك منظرها ، ويسرك مخبرها ويعجبك حسنها ، فاعلم أن لمعهد الإسكندرية يدًا في هذه الصفات التي ملكت عليك نفسك .

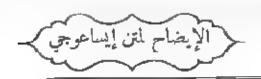
ولم يقف تيار الإصلاح الذي سيره فضيلته عند هذا الحد من تأسيس معهد الإسكندرية ، بل تجاوز ذلك إلى إنشاء وتجديد آخرين ، فلقد عاد حرسه الله ـ إلى مصر بعد أن ملأ الثغر نورًا ، ومهد للدين فيه سبيلا مستقيمًا ، فتولى في الأزهر منصب الوكيل ، وأنشأ في هذا العهد القسم النظامي المسمى بعظام ١٣٢٩ بمصر وعامة المعاهد ، وتولى مع منصبه مشيخة هذا القسم ، قبث في قلوب العلماء والطلاب حب العلم وروح النظام وشرع لهم شرعة الإنصاف والتضامن والرغبة في الإصلاح ، ولا يزال إلى اليوم بعض هؤلاء العلماء محبوبًا مرضيًا عنه من إخوانه موثوقًا بعدالته ، لأنه يترسم المخطوات العلماء عبوبًا مرضيًا عنه من إخوانه موثوقًا بعدالته ، لأنه يترسم المخطوات العلماء عبوبًا مرضيًا عنه من إخوانه موثوقًا بعدالته ، لأنه يترسم المخطوات الأستاذ الجليل ، ويسلك منهجه القويم ، وإن كان النكحل غير الكمل .



وبعد ! فأحسب أنني إذا أسترسلت في تعداد فضل الأستاذ حفظه الله ، فسوف لا أقف عند حد ، وقد يطول بنا القول طولا يغضب له فضيلته ، فقد نعرفه أزهد الناس في المديح ، وأحبهم لأن لتكلم عنه أعمالهم الجليلة ، وتسكت ألسنة الخلق أجمعين .

فنحن حين نقدم إليك شرح فضيلته على إيساغوجي ، إنما نتحفك بواسطة القلادة ونهديك بالدرة اليتيمة ، لا نبغي من وراء هذا غير مثوبة الله ورضوانه ، والله تعالى المسئول أن يرزقنا السداد ، ويعصمنا من الزلل ، آمين .

كتبه محمد محيي الدين عبد الحميد

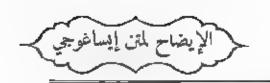


مقدمة الشارح الأستاذ الفاضل : محمد شاكر بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد سيد الأنبياء والمرسدين ، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم لدين .

أما بعد: فهذا شرح لطيف على رسالة الأستاذ الجيس أثير لدين مفضل بن عمر الأبهري المتوفى في حدود سنة ٧٠٠ للهجرة النبوية في علم المنطق المعروفة بإيساغوجي ، وضعته ليستعين به المبتدئون في هذا العلم من طلاب مشيخة علماء الإسكندرية على فهم القواعد التي اشتملت عديم، هذه الرسالة ، والله أسأل أن يجعله حالصًا لوجهه لكريم، وأن يعم بنفعه لطاعن والمقيم ،

4



يسم الله الرحمن الرحيم

الحمد الله على توفيقه ونسأله هداية طريقه، ونصلي على محمد، وعترته أجمعين.

أمّا بعد: فهده رسالة في المنطق ، أوردنا فيها مه يجب استحضاره لمن يبتدىء في شيء من العلوم ، مستعينًا بالله تعالى ، إنه مفيض الحير والجود .

علم أيها لطالب ـ أرشدني الله وإياك إلى الحق المين ـ أن ابري جلت قدرته خلق الإنسان ، ومنحه الشوق إلى علم ما هو مجهول لديه ، ووهبه لقدرة على اكتساب تلك المجهولات ، ومهد له صريقًا سويًا إلى اكتسابها فكان ما يعلمه موصلا إلى علم ما يجهله ، والله ذو لفضل العظيم ، حلق الله الإنسان مسوقًا بفطرته إلى اكساب المحهولات من المعلومات ، وشرع للاكتساب طرقًا محدودة لا يصل سالكه ،

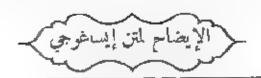
فأصحاب الفطر لسليمة تغنيهم سلامة فطرتهم عن تعرف هذه الطرق في المسائل النظرية ، كما يستغنى عنها عامة البشر في المسائل الضرورية ،

ألا ترى أن العامي أو الطفل الصعير إذا قلت له : ماذا تفعل هذه الفحمة المتقدة إذا وصعب قوق هذا الحصير ؟ . ﴿ أَنْيُسَ يَقُولُ : إِنَّهَا تَحْرَقُه ﴿

فإن قلت له : ولما ذلك ؟ ، أليس يقول : إنها نارٍ .

فهدا الذي يقوله العامي و لطفل يرجع إلى قياس منطقي هو قولما · هده نهر ، وكل نار محرقة ، لينتح : أنها محرقة ،

فهذه الحرق التي شرعها الحق سبحانه لاكتساب المجهولات من المعلومات هي التي استبطها المتقدمون أسسن الله جزاءهم ، ودونوها في مؤلفاتهم وسموها علم المنطق.



فالمنطق إذًا هو (): مجموع القواعد والعوانين التي إذا راعاه طالب العلم في اكتسابه لمحبولات أمن من الحطأ في طريق كسبه.

المنصق ومسائله . عوارضه الذائية . ، وهو ما يسمى : التعريف باحد ، وبعضه يرجع إلى موضيع المنصق ومسائله . عوارضه الذائية . ، وهو ما يسمى : التعريف باحد ، وبعضه يرجع إلى فائدته وعاينه ، وهو ما يسمى : لتعريف بالرسم ، وإليك معض هذه لتعريفات : التعريف بالحد : عرفه المتأجرون من لمناصفه ، بأنه علم يجث في لمعلومات التصورية ، والمعلومات التصديقية ، من حيث إنها توصل إلى مجهول تصوري أو مجهون تصديقي ، أو يتوقف عليها الإيصال إليهما ،

التعريف بالرسم . من جهة القائدة والغاية . :

- فعرفه الشيخ الرئيس بأنه · آلة عاصمة للذهن عن الخطأ فيما لتصوره ونصدق به ، المجاة - وعرفه الكانبي، في الشمسية تأنه . آله قانونية تعصم مراعاته الدهن عن الحطأ في الفكر . - وعرفه القاضي في المطالع بأنه . قانون يقيد معرفة الانتقال من المعلومات إلى المجهولات وشرائطها ، بحيث لا يعرص الغبط في الفكر .

تنبيه : فالمنطق ـ القانون ـ ليس هو نفسه الذي يعصم لدهن عن الحطأ ، وإلا م يعرص للمنطقي خطأ أصلاً ، ولكنه قد يعرض له الحطأ ؛ لإهمال الآلة وعدم مراعاة الشروط .

والآلة: هي الواسطة بين الهاعل ومنفعله في وصول أثره إليه ، كالمنشر للنجر فيه
 واسطة بينه وبين الخشب في وصول أثره إليه .

- والقانون: أمر كلي ينطبق على جميع حرثياته ليتعرف أحكامه منه ، كقول النحاة : الفاعل مرقوع ، فإنه أمر كلي منطبق على جميع جزئياته ، يتعرف أحكام جزئياته منه ، حتى يتعرف منه أن زيدًا مرفوع في قولنا: صرب زيد ، فإنه فاعل إلى منطق أنه واسطة بين القوة العاقله ، وبين الطالب لكسبية في الاكتساب

وَإِنَّا كَانَ قَاوِمًا ؛ لأَنْ مَسَائِلُهُ قُوانِينَ كَلِيهُ مُنْطَقَهُ عَلَى سَاتُرْ جَزَّتُوتُهَا . ه

ومعلوماتنا كمجهولاتنا :

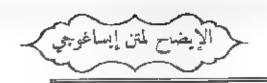
- ـ منها ما هو تصور ، كإدراك مفهوم الإنسان و حيوان والهرس وتحوها .
- ومنها ما هو تصديق ، كالمعنى التصديقي في قوشا : العلم نافع ، والحياء من
 الإيمان ، والدين النصيحة .
 - وطريق اكتساب التصورات هي . المعرقات حدودًا ، كانت أو رسومًا .
 - وطريق أكتساب التصديقات هي : الأقيسة ، والبراهين .
 - وللمعرفات مقدمات هي · الكلياء ، الخس التي تتألف منها تلك المعرمات .
- والأقيسة والبراهين مقدمات هي : القضايا التي ثتألف منه الأقيسة ، وأحكام تلك القضايا من عكوسها ونقائضها على ما سيأتي تقصيله .

وحسبك أيها الطالب ـ أرشدك الله وأنت على عنبة باب هدا العلم العطيم القدر ـ أن تعلم أن المنطق هو ميزان العلوم ، وأنه مجموع القواعد التي تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في ترثيب المعلومات لاكتساب المجهولات .

وأضرب لك مثالاً تتحقق مه صدق ما ذكرته لك إن مشيخة علماء الإسكندرية قد حتمت على كل طالب في السنة الثالثة أن تتلقى علم المنطق ، وقد نُقلاً ، في الامتحان من السنة الثانية إلى السنة الثالثة .

قلكي تبرهن على وجوب تلقيك لعم المنطق ينزم أن تقول: أنا طالب من طلاب السنة الثالثة ، وكل طالب في السنه الثالثه يجب عليه أن يتلقى علم المنطق ، مأنا يجب عليَّ أن أتلقى علم المنطق .

فهدا قياس منتج ؛ لأنك ستعم أن محمول القضية الصغرى - عيى . خبر الجملة الأولى - مدرح في موضوع الفضية الكبرى - أعني : أنه فرد من أفراد المبتدأ في الجملة الثانية . .



فیدا حکمت علی موضوع اکبری بوجوب تعلم المنطق فقد سری الحکم إلی موصوع الصغری ، وهو أنت ؛ لأنث و حد نمن یصدق عیهم موضوع الکبری .

فإذا لم ترع سريال الحكم من حدى القضيتين إلى الأخرى لم تأمن الحطأ ، كما إذا قلب أما صاب من طلاب السلة لثالثة ، وكل طالب في السنه الساعه يجب عيه أن يتنقى علوم البلاغة ، فهذا غير منتج لعدم سريان الحكم من قضية لثانية إلى الأولى .

وسوف تعلم تفاصيل هذه الكلمات إن شاء لله تعالى فاصبر وما صبرك إلا بالله .

((إيساغرجي)) هذه الكلمة بمنزلة قول المصنف قيما يأتي :

القول الشارح ، القصايا ، التذقض ، العكس ، لقياس ، فهي ترجمة من لتراجم ، وهي كلمة يونانية معاها الكليات الحمس ، ولغريتها عن اللغة لعربية اشتهر هذا الكتاب مها حتى صارت كالعلم عليه ، فيقال : إيساغوحي ، ويراد به الكتاب بأجمعه ، لا هذا الفصل وحده .

\$

مباحث الدلالة "

") تنبيه: اعلم أنّ المنطقي من حيث هو منطقي مهمته البحث عن المعاني ـ لمعقولات ـ ، فلا بحث له عن المعافي ، ولكن ما كانت الحاجة إلى الألفاط ، إذ به تحصل الإهادة والاستفادة ، فالألفاظ هي الدالة على ما السكن في الضمائر ، إذ هي لترجمان في نفاهم في الإنسان فبحثوا عنها من حيث إنها دلائل لمعاني .

فقي الحقيقة إن الموصل للتصور المجهول ليس لفظ النعريف بل معاه ، كما أن لموصل إلى التصديق المجهول معاتي لمقدمات في لقياس لا ألفاظها .

تعريف الدلالة :

- عرفوها باعتبار أنه حالة الفاهم ، يقولهم : (فهم أمر من أمر) ، الأمر الأول . المدلول ، والثاني : الدال .

ولم ورد عليهم أنها حينئذ وصف للقاهم لا للقط ، قالوا : مراد يالفهم : لاتفهام ، فتصير بهذا التأويل من أحوال اللقظ .

- وياعتبار أنها حالة الدال ، يقوهم كون نشيء ـ أي . لفظ أو غير لفط ـ بحالة . ينزم من العلم له لعلم بشيء خر ، فالمفهم دال ، والمفهوم منه مدلول ، وهو تعريف القطب الرازي =

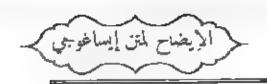
ثم إن كان الدلس لفعًا سميت دلالة لفظية ، وإلا فغير لفصية ، كدلالة لخطوط والعقود والإشارات والنصب ودلالة الأثر على المؤثر .

والدلالة للفظية : إن كانت بجعل جاعل - أى . بوصع واصع ـ فهي اللفطية الوضعية ، كدلالة (الإنسان) على الحيوان الناطن ـ وهي المقصودة هـ، . .

وإن لم تكن بجعل جاعل:

ـ فإما أن تكون بحسب اقتضاء الطبع كدلالة (أخ) على الوجع ، فطبعية ، فإن طبع اللافط يقتصي التنفط بذلك اللفظ عند عروض المعنى ـ الذي هو الوجع ـ له .

ـ أو لم تكن كذلك فعقبية ، كدلالة اللفظ على وجود اللافظ .



للفظ الدّال بالوضع يدل على : تمام ما وضع له بالمطابقة ، وعلى جزئه بالتضمن إن كان له جزء ، وعلى ما يلازمه في الذهن بالالتزام . كالإنسان : فإنه يدل على الحيوان الناطق بالمطابقة ، وعلى أحدهما بالتضمن ، وعلى قابل العلم وصنعة الكتابة بالالتزام .

لا شك أن للفظ الذي وضع بإزاء معنى من المعاني يدل على ذلك المعنى إدا أطلق ، والمعنى إدا أطلق ، والمعنو من أطلق ، والمعنو من كان عالمًا بوضعه له ، فإنه يفهم من هذا اللفط تلك ابدات المعنة .

وكما يفهم السامع من اللفظ معناه الذي وصع بإزائه ، فإنه قد يفهم أجزاء ذلك لمعنى ، ويفهم لوازمه أيضًا .

مثلا: كلمة ((ميزال)) : إذا أطلقت فهم السامع منها الآلة الهضوصة ، وهو : لمعنى الذي وضعت بيزئه ، وفهم أيضًا الكفتين والمنجم (٣٠ مى هو حزء لمعنى الموضوع له المفظ ، وفهم أيصًا خصة هذه لآلة ، وهي أنها واسطة لعلم مقادير الأشياء وزنًا .

تحبیه : لیس المراد بالعفلیه : مایکوں بنعصل مدخلا فیه ، والا لکان حمیع الدلالات عقلیة ، بل المراد بها : ما لا مدخل فیها لسوی العقل ، اهـ

٣) الكفة بالحسر وتعتج ، والمنجم : - كمبر - الحديدة المعترضة بين كفني الميرن وفيها لسائه . أ .

مثال آخر . ((الشمعة)) إذا أطلقت فهم منها ذلك الشكل الأسطواني المعروف ، وهو المعنى الدي وضع له اللقط ، وفهم أيضًا أجزؤه من لشمع و لحيط الذي يحيط به الشمع ، وفهم أيضًا أنها تدير المكان إذا أوقد ذلك الحيط ،

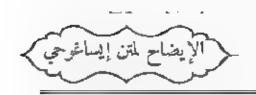
مثال آخر · ((القهوة)) إذا أطلقت فهم منها هذا الشراب المخصوص ، وفهم أيضًا الأجزاء لتي تألفت منها وهي الماء والبن، وفهم أيضًا مرارة لطعم ... وهكذا ، وبالجملة فكل لفط موضوع لمعنى من المعاني ، فإن العَالِمُ بوضعه إذا سمعَه فهم منه المعنى الدي وصع بإزائه ، ويتبع ذلك فهم الأجراء التي يتألف منها ذلك المعنى ، واللورزم التي تلزمه ،

فبالضروة يكون اللفظ دالاً على كل من هذه الأشياء ؛ لأن دلالة اللفظ هي كونه بحيث متى أصق فهم منه المعنى ، وهذه الثلاثة ـ أعني : المعنى الذي وضع المفظ بإزائه ، والأجزاء التي يتألف منها المعنى ، واللوازم التي لا تفارق هذا المعنى ـ نفهم من لعظ مبى أطلق ، وإن كان الأخيران لا يفهمان إلا نبعًا للأون .

إذا تحققت هذا فاعلم أن المناطقة ـ دفعًا للالتباس ـ قد اختصوا كل واحد من هذه الثلاثة باسم خاص :

قسموا دلالة اللفط على المعنى الدي وضع بإرائه ـ وهو المعنى بتمامه ـ : دلالة المطابقة ، لأن المطابقة معاها الموافقة ، وقد توافق اللفظ والمعبى ، وذلك قول المصنف : ((اللفظ الدال يدل على تمام ما وضع له بالمطابقة (١)) .

٤) فدلاية المطابقة . هي دلاية اللفط على كل المعيى الموصوع له لغة ، كدلالة الإنسان على الحيوان الناطق ، ومنها : دلالة يشترك على أحد معانيه التي وضع لها وضعا مصق ، كدلالة عين على الماصرة أو الجارية أو الذهب أو نفصة أو الحميع .



وسموا دلالة اللفظ على جزء المعنى بالتبعية للهم الكل : دلالة تضمنية ؛ لأنها دلالة على ما هو في ضمن المعنى ، وداخل فيه (°)، وذلك قوله : ((وعلى جزئه بالتضمن)) .

وسموا الدلالة على لحارج الدي لا يقارق المعنى ذا فهم بالتبعية له : دلالة الترامية (١) ؛ لأن لنزوم هو عدم الانفكك ، وهذا الحارج كذلك .

ه) فهي : دلالة اللفظ الموضوع معنى مركب من أحزاء ، على بعض أحرائه ، هن حيث
 هي أجزاء له ، كدلالة الشمس على الصوء فقط ، أو جرم الكوكب فقط .

وكدلانة الإسان على وحد من لحيوان أو الناطق من ضمن المجموع ، لا على نفرده ، ولا كانت مجازا ، ولا على المجموع معا وإلا كانت مطاقه ، فكل واحد منهما جرء ما وضع له الإنسان داخل فيه .

قال حجة الإسلام ، وكا لك « لالة كل وصف أخيص على الوصف الأعم ، اه

٩ وحاصل الكلام فيها : اعلم أن لازم الماهية · هو العرض الخارج عن ذاتيتها . أحزتها . العقلية ، و منقسم إلى قسمين من حيث وجوده فيه إلى لارم ها ومقارق ، ومن حيث فهمه معها إلى : بين المزوم ، وغير بين المزوم ، والبين ينقسم إلى : بين بلعى الأعم ، وبين بالمعتى الأخص .

واللوارم ثلاثة : لازم ذهبا وخارجا كالروجية للاثنين ، ولازم خارجا فقط كسواد الغراب والزنجي ، ولازم ذهنيا فقط كلزوم ليصر للعمى -

ـ والمعتبر في دلالة الالتزام : الذهني ، سوء كان خارجا أم لا .

ر أما المعتبر في التعريفات : فدلالة المطابقة والنضمن ، أما دلالة الالتزم فلا تعتبر ؛ لأن المداور فيه غير محصور ، إد لوارم الأشباء لا تتحصر ، فنو اعتبرت لأدى إلى أن بكون اللفظ معْرِثُنا لما لا ينتهي من المعاني ، وهو محال .

وما يتبغي التنبه له :

ـ أنه لا التباس في دلالة اللفظ على تمام معناه، ولا في دلالته على أجز ء المعنى .

ـ وإنما يوجد الالتباس في المدلولات الخارجة عن المعنى وأجزائه .

- وذلك أن المفظ قد يطلق فيفهم منه معناه الموضوع له ، ويفهم منه شيء تخر لعلاقة مّا بينهما كحتم ، ومادر ، وأشعب ، فإن هذه الألفاط قد وضعت ملذوات المعينة ، ولكنها إذا أصلقت يفهم منها معنى آخر وهو الكرم ، واسخل ، والطمع ، لا لأن ذلك هو تمام المعنى أو جزؤه ، بل لأبه من الصفات الغالبة على المسميات بهذه الأسماء .

وكالبطيخ إذ، أطلق فهم معناه وهو العاكهة المخصوصة ، وفهم معها حلاوة الطعم .

وكالغراب ، والربجي ، إذا أطلقا فهم معتاهما ، وفهم مع كل منهما سواد اللون ، فمثل هذه المدلولات ، وإن فهمت من اللفظ تبعًا للمعنى الموضوع له .

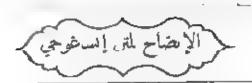
إلا أن المنطقي لا يعتبرها من نوع الدلالة الالترامية ، لا لأنها غير مفهومة من المفظ تنعًا للمعنى ، بل لأنها غير مطردة ؛ إذ من المحقق وجود البطيحة المرة الطعم ، ومن الممكن أن يوجد غراب وزنجى أبيض المون .

والمنطقي إنما يبحث عن المدلون الذي لا يفارق المعنى بحال من الأحوال .

فالمدلولُ الالتزامي إنما هو اشيء الذي يجزم العقل بلزومه ، و١٠م انفكاكه عن لمدلول المطابقي .

ولزوم الشيء نلشيء :

تنبيه: اعلم أن المراد بالدلالة الالترامية هذ دلالة اللفظ على لازم معنه الذهني ، البين بالمعنى الأخص ـ وهو ما يلزم من تصور الملزوم تصوره ـ كدلالة لفظ الأربعة على أنها روح ـ تنقسم بمتساويين ـ .



- قد يتوقف الجزم به على إقامة البرهان ، ويسمى لازمًا غير بيّن ، كمسواة زوايا المثث لقائمتين ، فإن لعقل لا يجزم بلزوم ذمك لكل مثلث إلا إذ اطلع على البرهان المثبث له .

ـ وقد لا يتوقف فنسمى بنّنا ، وهو نوعان :

- فنه ما يتوقف الجزم باللزوم فيه على تصور اللازم والملزوم ، ويسمى بيّنًا بالمعنى الأعم .

ـ ومنه ما يكون تصور الملزوم وحده كافيًا في تصور اللازم ، والجزم باللزوم ، ويسمى بيّنًا بالمعنى الأخص ،

و لحق : أن المدلول الالتزامي هو هذا الأخبر ؛ لأنه هو لذي يفهم من اللقط كلما أصلق ، وذلك قوله : ((وعلى ما يلازمه في الذهر بالانتزام)) والله أعلم بالصواب ،

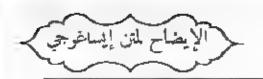
والدلالة : فعلية ، وعقلية ، وطبيعية ، ووضعية .

الدلالة اللفظية ـ وهي : كون المفظ بحيث يفهم منه معنى ـ :

إما أن تستند إلى مجرد العقل ، أو لا :

فإن استندت إلى مجرد العقل فهى عقلية ، كن سمع لفظًا من شبح فى ظلام الليل ، فإنه نفهم أن اللافض إنسان ، وأنه حي ، فالإنسانية والحياة مدلولان للصوت المسموع ، لا لأن اللفظ المسموع موضوع لهم ، وإى ذبك ، لأن العقل محكم بأن التلفظ من خواص الإنسان الحي .

والتي لا تستند إلى مجرد العقل: فإما أن تستند إلى الطبع ، أو لا :



فإن استندت إلى الطبع فهي طبيعية ، كدلالة ((أخ)) على وجع الصدر ، و
 ((الأنين)) على المرض ، فإن صبيعة المصدور تدفعه إلى النطق بكلة ((أخ)) ،
 وطبيعة المرض تدفع إلى الأنين ، فوجع الصدر والمرض مدلولات ، لا بسبب الوضع ولكن بالاستناد إلى الطبع .

والتي لا تستند إلا عقل ولا إلى طبع :

ـ فإما أن تستند إلى الوضع ، أو لا :

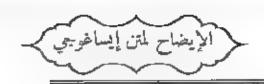
- فإن استندت إلى الوضع فوضعية ، كدلالة الألفاظ الموصوعة لمعانها المخصوصة في الدعة لعربية واللغات الأخرى ، فإن هذه المعاني المخصوصة إنما تفهم من الألفاظ بواسطة أن كل نقظ مها وضع لمعنى الذي خص به .

- وإن لم تستند لا إلى عقل ، ولا إلى طبع ، ولا إلى وضع ، فهي التي سماها المصنف باسم الفعلية ، وذلك كبقية الدلالات غير المصردة التي لا يبحث المنطقي عنه ،

فإما قد أسلفًا لك أن الألفاظ كثيرًا ما تدل على معان بيست تمم المعنى ولا جزأه ولا لازمه الذي يتصور تنفكاكه .

فهذه المدلولات لا تستند إلى عقل أو طبع حتى تكون صبيعية أو عقبية ، ولا إلى وضع حتى تكون وضعية ، فهي إذ دلالة حاصلة بالمعل ، مستندة إلى إلف أو عادة أو نحوهم ، ولك أن تسميها بما شئت ، أو كما سماها المصنف دلالة فعبية .

وإن قلت : هذه الدلالات التي سميناها فعلية ، كدلالة حاتم على الكرم ، ودلالة لرنجي على اسوداد نونه ، والبطيخ على حلاوة طعمه ، تستند في الحقيقة إلى الوضع ، لأنها لم تفهم من اللفظ إلا من حيث كونه موضوعً لمعنى فأحر بها أن تسمى وضعية .



قلتُ : الخطب في ذلك سهل ، فيما أن نفعل كما فعل المصنف اعتمادًا على أصل الوضع ، ولا مجعمها من الدلالة الوضعية .

وآم أن للاحظ ما قلت ، وحينئذ يجب تقسيم الدلالة الوضعية :

. , لى مطردة تنقسم إلى : المطابقة ، والتضمن ، والالتزام .

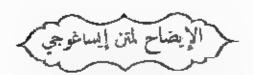
والى غير مطردة ، وهي التي سماها المصنف - دلالة فعلية ، والله أعلم بالصواب

ثم اللفظ : إمّا مفرد : وهو الذي لا يراد بآلجز، منه دلالة على جزء معناه ، كالإنسان .

وإِمَّا مؤلف : وهو الذي لا يكون كذلك ، كرامي الحجارة .

اعلم أنَّ اللفظ الموضوع لمعنى :

- . قد لا يكون له جزء أصلاً كهمزة الاستفهام ، وواو العطف .
 - ـ وقد يكون ذا أجزاء لا تدل على معنى كمحمد وعلى .
- وقد لا یکون لأجزائه دلالة علی معنی ، لکنه لیس جزء المعنی الموضوع له ،
 گاح الدین علما لرجل ، فإد کل واحد می حزئیه د ل علی معنی ، ولکنه لیسی
 جزأ لهعنی الموضوع له ،
- وقد يكون ذا أجزاء د.لة على معنى هو جزء المعنى الموضوع به ، ولكن لم يقصد مها الدلالة على دلك اجزء من المعنى ، كالحيوان لناطق علماً لرجل ، فإنه وإن كان معنى الحيون ، ومعنى الباطق جزأ من المسمى ، ولكن لم يقصد من التسمية أن كون الحيوان دالاً على أحد الحرثين ، والناطق دالا على الحزء الآحر ،
- وقد يكون الفظ ذا أجزاء دالة على معنى هو جزء المعنى الموصوع له ﴿ وأريد بكل جزء الدلالة على جزء المعنى المقصود كرامي الحجرة ، والعلم نور ، وبقية المركات التامة والتقصة ، فهذا الأخير وحده هو المركب ، والأربعة التي قبله مفردات أ."



فين قلت : قد يكون اللفظ مركبًا من ثلاثة أحرف ، ويراد بكل حرف منه الله على معنى هو جزء العنى المقعبود ، كقول احتفية : ((ومسئلة لبئر يخط)) ، يريدون بدلك لإشارة إلى الأقوال لثلاثة في البئر إذ سقط ويها جنب ، فاجيم إشارة إلى نحاستهما ، والحاء إلى بهاء الماء على طهارته واجنب على جنائه ، والطاء إلى طهارتهما .

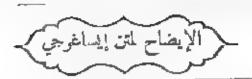
وكارموز التي اصطلح عليه المحدثون والقراء والفقيء إشارة إلى الرواة وأصحاب الأقوال كما تجده كثيرًا في الشاطبية ، والجامع الصغير .

قلتُ : قد يمكن القول بأن هذه الكلمات الرمزية من لمركبات ـ ولا حرج عيث في ذلك ـ ما دام كل حرف منها رمزًا للشيء ودالا عليه ، أو اختصارًا للكلمة الدالة عليه .

ومن قال : بأنها من المفرد ، لأن لإرادة في قولنا : ((يراد بالحزء منه الدلالة على جزء المحنى) إنما هي الإرادة الجارية على قانون اللغة ، وهذه ليست كذلك ، فقد استهدف لسهام الناقدين .

ثم المركب : إما ناقص، كالمركبات التوصيفية كالإنسان الكامل، أو لإصافية كحيجة الإسلام.

وإما تام . إنشائي ، كأقم الصلاه ، ولا تبغ الهساد في لأرض . وخبري ، كقوله ﷺ : ((من يرد الله به خيرًا يفقهه في الدين)) ، وقوله ﷺ · ((كلكم راع ، وكل راع مسئول عن رعيته)) .



والمفرد : إما كلي ، وهو الذي لا يمنع نفس تصور مفهومه. ٢٠ من وقوع الشركة فيه ، كالإنسان .

وإما جزئي ، وهو الذي يمنع نفس تصور مفهومه ذلك ، كزيد . (^

اللفظ المفرد بالنظر إلى معناه الموضوع له (١٠):

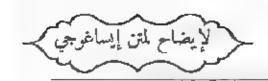
٧) قوله ((نفس تصور مفهومه)) أي تصور مفهومه من حيث نفسه . أي : ذاته . بقطع اسطر عن الدليل الحارجي ، وإنما قيد لذلك ، ليدخل ما يمع الشركة من لكليات بالنظر للخارج كواجب الوجود ، فإن الشركة فيه بمتنعة بالدليل الحارجي ، لكن إذ حرد العقل النظر إلى مفهومه لم يمنع صدقه على كثيرين ، فإن مجرد تصوره لو كان مانعًا من الشركة لم يفتقر في إثبات الوحدانية إلى دليل ، اهـ الهـ

 ٨) إ١٥ قرد (نفس التعمور) في تعريف أجزئي ، لئلا تدخل الكلياب التي تمنع أشركه بالنفر إلى الحارج في تعريفه ، فلا يكون مانعًا .

وفي الكلي ؛ لئلا نخرج تلك الكليات من تعريفه ، فلا يكون جامعا ، وذلك كواجب لوجود فإنه كلي ، والشركة فيه مقصوعة العرق بالدليل الخارجي ، لكن إذ جرد العقل النفر إلى مفهومه لم يمتنع من صدقه على كثيرين ، فإن مجرد تصوره لو كال مانعًا من الشركة لم يفتقر في إثبات الوحدانية إلى دليل آخر ، ومن هنا قالوا . إن الكلي لا يجب أن يكون صادقا على أفراده ، بل منها ما يمتع أن يكون صادقا عليه في الحارج ، وإن لم يمنع العقل من صدقها بمجرد تصوره .

٩) اعلم أن مقسم الكلي واخزئي هو المعنى لا اللفظ ، ١١ تقرر أن بحث المنصقي يصاق
 يمقاهيم الأشياء ومعاديها وصورها المنطبعة في العقل .

واعلم أيضا أن الفسمة بينهما حاصرة تدور بين النفي والإثبات , إذ لا يوجد مفهوم لا هو كلي ولا هو جرئي ، وإلا لرم ارتفاع القيصين ، وكدا لا يمكن أن يوجد مفهوم كلي وجرئي من نجهة وحيثية واحدة .



إما كلي ، وإما جرثي ؛ لأن مفهومه إما أن يمكن صدقه على كثيرين أو لا .

فالذي لا يمكن صدقه على كثيرين يستّى جزئيًا ، كأعلام الأشخاص ، محو عبدالله عَلَمًا ، فإن الصورة احاصلة في الدهن عند سمع هذا الاسم للعَالِم بوضعه للسماه ، لا يمكن أن تصدق على غير الشحص المحصوص المسمى بها .

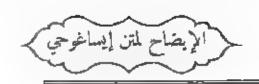
و لذي يمكن صدقه على كثيرين يسمّى كليًّا:

مسواء كانت له أقراد كثيرة بالفعل كالإنسان ، فإن الصورة الحاصلة من هذا اللفظ في ذهل لعًالم بوصعه مسماه تصدق على زيد وعمرو وغيرهما من الأفراد الموجودة ، وابتي لم توحد ، أو وحدت وأدركها الفناء ؛ لأن كل واحد منها يتحقق فيه معتى الإنسان .

- أو كان له فرد واحد فقط ، كالشمس ، وواجب الوجود ، فإن الشمس وإن لم يوجد من مفهومها وهو الكوكب لنهاري إلا فرد واحد ، إلا أنه بحيث لو وجد كوكب نهاري آخر لصدق عليه اسم الشمس ، وواجب الوجود ، وإن قام ابرهان على أنه لا يكون إلا واحدًا ، إلا أن مفهوم المفظ في ذاته لا يستلزم استحالة صدقه على غير الواحد القهار .

- أو لم يوجد من أفراده شيء أصلاً ، كالمعدوم ، والمستحيل ، واللاشيء ، فإن هذه الكامات وإل لم يوحد من أفردها شيء ، إلا أن العَالِمَ يوصعها لمعانبها ، يقدر صدقه على الأفراد التي تنطبق عليها مفهوماتها ، ولذلك يسميها المناطقة بالكليات لفرضية . (١٠)

١٠) فحاصل كلامه: أن الكلي له أفراد متعددة هو مشترك بينها ، لا بحسب الحارح ؛
 لحواذ امتباع بعض أفراده وعدمها ، بل مباط الكلية هو إمكان فرض الاشتراك ، ومناط الحزئية استحالته .



فقد استيان لك مما تقدم:

- أن الفظ الكلي هو الذي لا يسع نفس تصور مفهومه من وقوع الشركه فيه ، من حيث التصور نفسه لا بالنطر إلى شيء آخر ، كاستحالة وجود أكثر من فرد له ، أو استحالة وجود جملة أفراده .

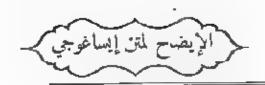
ـ وأن الجزئي هو الذي يمنع نفس تصور مفهومه من وقوع لشركة فيه ، كمحمه ودفع وعبد الله أعلامًا ، فإن مفهوم كل منها الذي يتصوره العارف بوضعه للذات المعيمة يمنع الشركة فيه من حيث التصور نفسه .

فإن قلت : إن نحد كثيرًا من لجرئيات ، لا يمنع نفس تصور مفهومه وقوع الشركة فيه ، كهده لأشخاص قد لا الشركة فيه ، كهده لأمثلة التي مثلت بها ، فإن محدًا مثلاً اسم لأشخاص قد لا يحصيهم العد ، فلم يمنع نفس تصور مفهومه من وقوع لشركة فيه ، فهو إما كلي ، أو الحد الفاصل بين الكلي والجزئي شيء آخر غير ما ذكرت .

قلت: لا هذا ولا ذاك، فإن مجمدً إنما وضع للذات المعينة لمحصوصة، فهو لا بصدق إلا عليها بالنظر لذلك الوضع، فلو فرصناه موضوعً لذت أخرى، فهو لا يصدق إلا عليها بالنظر لذلك الوضع أيضًا، وهكذا فلم يكن صادقًا على كثيرين بالنسبة لوضع واحد، وإنما نتعدد معانيه يتعدد الوصع ها، واعبر ذلك فيه إذا كان صفة، فإنه يصدق على كل من حمدت تبجياه بالنظر إلى وضع واحد، وشلك غن نعده في هذه الحالة من لكلات، ولاشتباه إنما حاءك من عدم الالتفات إلى تعدد الوضع الذي يستنزم تعدد الموضوع له،

فَإِنْ قَلْتَ : هَبِ أَنَّ الأَمْرِ كَمَا تَقُولُ ، أَفَلاَ يَمَكُنَ أَنْ نَفُرضَ صِدَقَ الجَزَيُّ على كثيرين كما فعلنا في الكليات الفرضية ،

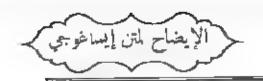
49



قلت : إن ذلك هدم لسور الوضع الذي يعتمد عليه في الدلالة على المعنى لموضوع له ، ولا كذلك الكليات الفرضية .

هذا ولعلك قد فهمت مما سبق أن الكلية والجزئية من صفات المعاني لا من صفات الألفاظ ، فلا ية ل الفظ كلي إلا من حيث إن معناه كلي .

كَمْ أَنَّ الْإِفْرَادُ وَالْتَرْكِيْبِ مِنْ صِفَاتُ الْأَلْفَاطُ لَا الْمُعَاثِي ، فلا يَفَالُ لَلْمَعَنَي إِنهُ مِفْرِد ، لِلْ بَاعْتِبَارِ أَنَّ اللَّفْظُ الدَّالُ عَلِيهُ مَفْرِد ، فقولُ المُصنفُ : ((و لمفرد إما كلي مفرد ، لا باعتبار أن اللفظ الدَّالُ عَلِيهُ مَفْرِد ، فقولُ المُصنفُ : ((و لمفرد إما كلي مفرد ، إلخ)) محمولُ على هذا و لله أعلم ،



[أقسام الكليّ] (```

والكلي : إما ذاتي : وهو الذي يدخل في حقيقة جزئياته ، كالحيوان بالنسبة إلى الإنسان والفرس .

وإما عرضي : وهو الذي يخالفه ، كالضحك بالنسبة إلى الإنسان .

١١) س زيادتي .

واعلم أنَّ الكلي باعتبار الذات والغروج عنها على قسمين : ذاتي ، وعرمني .

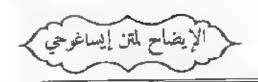
فالذاتي في اصطلاح المناطقة هنا عبرة عما لا يكون خارجًا عن الدات عارم لها . سوء كان عينًا ها أو جزءًا منها .

فلا يرد أن الذاتي ما يكون منسوبا إلى لذات ، والنوع يكون عين الذب ، فكيف بكون مسوبًا إليها ، لأنه لابد من المغايرة بين المسبوب والمنسوب إليه ، إذ لا يتصور نسبة الشيء إلى نفسه ؛ لأن نقول هذا المعنى لنداتي إنما هو في الاصطلاح ، ولا ماقشة فيه ، فيدخل الموع و لجنس والفصل .

أما العرضي فهو ما يكون خارجا عن الذات ، وهو العرض العام و لخاصة .

تنبيه: محل محثنا في الكلي المفرد بالنسبة إلى ما يحمل عبيه في ممس لأمر في الدحن أو الحارج ، وهو محمسة أقسام باستقراء لعقل النوع والحنس والعصل والعرض العام والخاصة .

أما لكارات الفرضية التي لا معبداق لما ذهنا ولا خارجا كاللاشيء واللاموجود فخارجة عن المقسم مدوليس يتعلق بالبحث عنها غرض يعتد به، إذ لا كال في معرفة المعدومات.



لقد عرفت مما سبق أن الكلي :

حمر المفهوم الذي يمكن صدقه على أفراد كثيرة ، فهذا المفهوم بالنسبة إلى لمث الأقراد : إما داخل في حقيقتها ، أو خارج عنها .

ونعتي بدخوله في حقرقة أفراده (٣) : أن يكون جزءً لماهيتها الكلية ، أو تمام الماهية التي تتمايز أفرادها بالمشخصات ، كالحيوان ، وكالناطق ، وكالإنسان السبة إلى الأفراد التي تصدق عليها .

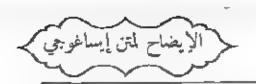
- فإن مفهوم الحيون جزء من حقيقة الإنسان والقرس ، ومن حقيقة هذا الإنسان وهذا الفرس .

ـ والناطق جزء من حقيقة زيد وعمرو وغيرهما .

- والإنسان داخل في حقيقة زيد ونحوه ؛ لأن زيدًا هو هذه الماهية الكلية ، والتشخص الذى امتاز به عن سائر المشاركات في هذه الحقيقة الكلية ، فالداخل في حقيقة جزئياته كما مثنا يسمى ذاتيًا ،

والخارج عن حقيقة جرئرته ياسمى عرضياً ، كالمشي بالنسبة إلى الإنسان والفرس ، وإلى هذا الإنسان ، وهذا العرس ، وكالضاحك بالنسبة إلى زيد وبكر وبحوهما ، فإن مفهوم الماشي ومفهوم الضاحك كلاهما خارج عن حقيقة ما يصدق عليه من الحزئيات .

١٢) وهذا شروع من الشبخ رحمه الله في بيان انحصار القسمه في الحمسة .



والذاتي إما مقول في جواب ما هو ؟ بحسب الشركة المحضة ، كالحيوان بالنسبة إلى الإنسان والفرس ، وهو الجنس ، ويرسم : بأنه كلي مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ما هو ؟ (٣٠٠).

قد علمت : أن الكلي هو المفهوم الذي يمكن صدقه على أفرد كثيرة هي خزئيات المندرجة تحته .

- ـ وأن الذاتي هو الكلي الداخل في حقيقة جزئياته .
- ـ وأن العرضي هو الكلي الخارج عن حقيقة جزئياته .

وستعلم :

- أن الذاتي يتحصر في ثلاثة أنواع · الجنس ، واخوع ، والفصل .
 - والعرضي ينحصر في نوعين : الخاصة ، والعرض العام .

١٣) حاصل المسألة: الجنس: وهو جزء الماهية ، الدي هو تمام المشترك بينها وبين نوع ما من الأنواع المخالفة ها في الحقيقة ، لأنه صالح لأن يقال على الماهية وعلى ما بخالفها بالنوع ، في جواب (ما هو) ؟

وذلك كالحيوان والجسم النامي بالنسمة إلى الإنسان ، فإن الحيوان جزء ماهية الإنسان التي هي (لحيوان الناطق) ، والحسم الناهي حزء ماهية الإنسان ، لأنه حزء الحيوان ، وحزء الجوان ، وحزء الجوان ، والحدم الجزء جزء ، وهو تمام المشترك بين ماهية الإنسان وبين البنات مثلا ،

فإذا سئل ص الإنسان وانفرس مثلاً بما كمان الجواب : الحيوان ، أو الجسم النامي ، لأن المصوف، بالسؤال عن الحقائق المختلفة بما هو إنما يكون تمام الجزء المشترك بيها .

ولا أصك تجهل أن هذه الكلمات متماثلة في الحمل على جرئياتها ، فكما يصح أن تقول . زيد إنسان ، يصح أن نقول : هو حيوان ، وهو ماطق ، وهو ضاحث ، وهو ماش .

. وإنما تتمايز هده الكليات الحمس بشيء آخر ، وهو صلاحيتها لبجو ب عن جزئياتها مجهوبة ، فإذا كنت تجهل زيدًا مثلاً ، وسألت من يرشدك إلى حقيقته ، ففت : ما هو زيد ؟

صح للمسئول أن يقوب لك : هو إنسان ، لأن حقيقة ريد هي الحيوان الناطق الذي هو معنى الإنسان .

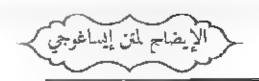
- ولم مجز أن يقول لك هو حيوان ، أو ماش ، أو ناطق ، أو ضاحك ، لأن حقيقة زيد ليست واحدًا من هذه الأربعة ، فلا يصلح واحد منها أن يكون جوابًا عن سؤالك ،

واعلم أن السؤال عن الجزئيات المجهولة ضربان :

- أحدهما : السؤال عن حقيقة ذلك المجهول .
- ـ والثاني : السؤال عن الشيء الذي يصمح ثميزًا لذلك المجهول .
- فإذا سألت عن الحقيقة وجب أن تقول في سؤالك : ما هو ؟
- ـ وإذا سألت ص المميز وجب أن تقول في سؤالك . أي شيء هو ؟

إذا تحققت هذا ، قاعلم أن الكلي الداخل في الماهية :

ـ إما أن يكون هو الجزء الذي يرجع إليه الاشتراك بين لماهية وبين غيرها من الماهيات الأحرى ، بحيث يكون تمام المشترك بينها وبين شيء آخر ، كالحيوان بالنسة إلى ما تحته من الأفراد ،



ـ وإما أن يكون هو الجزء الذي برجع إليه التمايز بين الماهية وبين غيرها من الماهيات الأخرى ؛ كالناطق بالنسبة إلى أفراد الإنسان .

وما أن يكون هو تمام الماهية التي لا تماير بين جزئياتها إلا بالمشخصات .
 كالإنسان بالنسبة إلى ما تحته من الأفراد .

فالأول ـ وهو بمام المشترك بين الماهية وبين شيء آخر ـ لا يصلح حوابًا لمسؤال عن حقيقة أي فرد من الأفراد إذا انفرد ؛ لأن الجواب عن السؤال إبما يكون بممام حقيقة المسئول عنه .

فالحيوان مثلاً لا يصلح جوابًا للسؤان بما هو إذا قلت : ما هو زيد ؟ ، أو ما هو الإنسان ؟ ، أو ما هو الفرس ؟ ؛ لأنه ليس تمام الحقيقة نواحد من هذه الثلاثة .

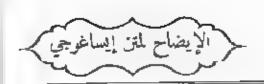
وإند يصمح للجواب إذا جمعت في سؤلك من حقيقتين من الحقائق المندرجة تحته.

فتقول: ما هو زيد والقرس ؟ ، أو ما هو الإنسان والفرس ؟ .

فينئذ يصح أن يقال في الجواب . حيوان ، لأن الحيوان هو تمام الحقيقة لتي يشترك فيها الإنسان ولفرس ، فهذا الكلي الداخل في الماهية لدي يقال في جوب ما هو عد لسؤال عن حقيقتين فأكثر من الجزئيات المندرجة تحته ، ولا يصلح للجوب عن السؤال عن حقيقة واحدة يسمى جنسًا .

وقد عرفه الماطقة: بأنه لكلي المقول على كثيرين محتنفين بالحمائق في جوب ما هو ، ولا أظنك تحتاح إلى إيضاح شيء في هذا النع بف بعد الوقوف على النفصيل الذي أسلفنا .

ولك أن تقول في تعريفه : هو الجزء المشترك بين الماهية وبين ماهية أخرى تخالفها بحيثٍ يكون مرجع الاشتراك لا مرجع الامتياز .



واعم أن الجنس صفاد : قريب ، وبعيد .

فالجنس القريب: هو المقول في جواب ما هو على يميع الحقائق المشتركة فيه إذا احتمعت في سؤال واحد كالحيوان ، فإنه يصلح الجواب إذا قيل : ما الإنسان ، والقرس ؟ ، وهكذا إذا استقصيت بقية أنواعه .

واجنس البعيد: هو المقول في جواب ما هو على بعض لحقائق المشتركة فيه إذ اجتمعت دون جميعها كالجسم ، فإنه يصلح للجواب إدا قلت : ما هو الإنسان ، والحجر ؟ ، لأنه تمام الماهية المشتركة بينهما .

ولكن إذا قت : ما هو الإنسان ، وانفرس ؟ ، أو ما هو الإنسان ، والشجر ؟ ، لم يصلح للجواب عهما ؛ لأنه ليس تمام الماهية المشتركة بينهما .

ولكن الجواب عن لأول : حيوان ، وعن الثاني : جسم نام .

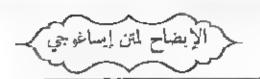
وكما ينقسم الجس يلى قريب وبعيد ، ينقسم إلى سافل ، ومتوسط ، وعاں ، ومفرد .

فالجنس السافل. هو ما فوقه حنس ، ولا شيء من لأحناس تحته ، كالحيوان - فإن فوقه الجسم النامى لشموله الحيوان والنبات ، ولا جنس تحته ، وإنما تحته أنواع فقط كالإنسان ، والفرس ، وتحوهما .

والجنس المتوسط هو م فوقه جنس ، وتحته جنس ، كالجسم النامي ، فإن فوقه جنس وهو لجسم مشموله مع الحيوال والنبات والحماد ، وتحته جنس وهو الحيوان .

والجنس العالي: هو ما لا جنس فوقه ، وتحته الأجنس ، كالجوهر مثلاً .

والجنس المفرد: هو الذي لا حنس فوقه ، ولا جنس تحته ، ولقسمة عقلية ، فليس من الضروري أن يكون له مثال معروف .



وإما مقول في جواب ما هو ؟ بحسب الشركة والخصوصية معًا كالإنسان بالنسبة إلى أفراده ، نحو: زيد ، وعمرو ، وهو النوع . ويرسم بأنه : كلي مقول على كثيرين مختنفين بالعدد دون الحقيقة في جواب ما هو ؟ .

قد علمت أن السؤال عن الماهيات الجهولة إنما يكون بما هو ، والذي يصلح حوابًا عن لسؤال يما هو أمران :

الأول: الجنس، وقد أسلفنا لك أنه إنما يصلح للحواب إذا كان السؤان عن حقيقتين مختلفتين.

والثاني : هو الذي يصلح جوابًا عن الوحد والمتعدد من الأفراد المندرجة تحته كالإنسان ،

فإذا قلت : ما هو زيد ؟

صح في الجواب أن تقول: إنسال ؛ لأن الإنسان ـ أعني الحيوان الناطق ـ هو تمام ماهيته .

وإذا قلت : ما زيد وعمرو ؟

صح في الجواب أيضًا أن تقول : الإنسان ؛ الأنه هو تمام الماهية المشتركة بينهسا . إذ لا تمايز بين أفراد الإنسان إلا بالمشخصات الجزئية .

فهذا الذي يصلح للجواب عن الواحد والمعدد عند السؤال بما هو يسمى وعً . فهو: الكلي الداخل في حقيقة حزئياته ، الذي يقال في جوب (ما هو ؟) چند السؤال عن الواحد والمتعدد من الجزئيات المندرجة تحته .

وقد عرفوه بأنه الكلي المقول على كثيرين مختلفين بالعدد دون احقيقة في جواد. ما هو ؟ اله ولا أُضنك بعد البيان السابق تحتاج إلى إبصاح شيء في تعريفه . راحلم أن النوع قد يطلق (١٠) ۽ ويراد به .

الماهية التي يقال عيه ، وعلى غيرها الجنس في جواب ما هو ، سواء كالله لأفراد المندوجة تحتها متنقة في حقية به أو لا ، ويسمى نوعًا إضافيًا .

قالإنساد نوح ؛ لأنه يقال عليه وعلى العرس جنس في جواب ماهما وهو الحيوان ، والحيو ن نوع أيضًا ؛ لأنه بقال عليه وعلى الشحر حنس في حواب ما هما وهو الحسم النامي ، والجسم لنامي نوع أيضًا ؛ لأنه يقال عليه وعلى الحجر جنس في جواب ما هما وهو الجسم ، وعلى هذا فالنوع الإصافي ثلاثة أقسام :

نوع لأنواع ، أو النوع السافل ، وهو ما لا نوع تحته ، وفوقه لأنواع .

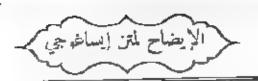
والنوع المتوسط ، وهو ما فوقه نوع ، وتحته نوع .

والنوع العالي ، وهو ما لا نوع فوقه ، وتحته الأنواع .

وعلم قياس ما سبق في الحنس بمكن أن راد رابع هو النوع لمفرد ، وهو الذي لا جنس فوقه ، ولا نوع تحته ، وإن لم يكن له مثال معروف ، ولكن القسمة العقبية تحتمله ، والله سيحانه وتعالى أعلم ،

١٤) فائدة ١٠علم أن نفظ بنوع مشترك بين معنيين : أحدهما ـ ويسمى حقيقيا ـ : م نقدم رسمه بأنه المقول على كثيرين متفقين بالحقيقة في حواب ما هو ؟ ، ويسمى حقيقيا ، لأن توعيته بالنظر إلى الحقيقة الواحدة في تواده مع قصع النظرعن اندرجه مع لغير تحت اجنس .

وثانيهما ؛ النوع الإضافي وهو ما سيذكره الشيخ رحمه الله .



وإما غير مقول في جواب ما هو ، بل مقول في جواب : أي شيء هو في ذاته ، وهو الذي يميز الشيء عما يشاركه في الجنس .

كالناطق بالنسبة إلى الإنسان وهو الفصل ، ويرسم بأنه : كلي يقال على الشيء في جواب : أي شيء هو في ذاته (١٥) ؟ .

هدا هو القسم الثالث من أقسام الذاتي ؛ لأن الداخل في ماهية الشيء إما أن يكون تمام الماهية التي لا تماير إلا لمشخصات الجرئية أو لا يكون كدلك .

فالأول : هو النوع .

والثاني ا وهو ما لا يكون تمام لماهية ؛

فهو إما أن يكون تمام المشترك بينها ، وبين ماهية أحرى تخالفها .

١٥) فتدة · اعلم أن نسائل بـ (أي) لا يطلب بها تمام المشترك بين ،دهية وشيء آخر ،
 وإبما يطلب بها نميز الماهية عما يشاركها فيما يضاف إينه لفظ أي .

فإدا قيل: الإنسار أي حيران هو ؟ كان سؤالاً عن المشاركات في لحيوال ، وإن قيل: الإنسان أي شيء هو ؟ كان سؤالاً عن المشاركات في الشيئية ،

واعلم أيضًا أن السؤال بأي على ثلاثة أضرب:

ـ أحدها : أن لا يزاه شيء على قرنا : أي شيء هو ؟

⁻ ثاميها . أن يراد قول : في حقيقته .

⁻ ثَانَتُهَا ۚ أَنْ يَرَادُ قُولُنَا ؛ فِي حَرَّضُهُ .

⁻ فإن كان الأول كان الجواب: ما يميز المسئول عنه مطلقاً فصلاً قريبًا أو بعيدًا أو خاصة. وإن كان الثاني كان العصل وحده جوابًا ، ولا يجاب عنه بالحواص لأنها تفيد التُجيير العرضي لا الداتي .

⁻ وإن كان البّاث كان الجواب عنه بالحاصة وحدها ، ولا يجاب عنه بالفصول لأنها تفيد القراقي لا أُلْعرضي .

الإيضاح لمتن إيساغوجي

أو لا يكون .

فالأول هو الجنس ، والثالي هو الفصل .

وهو إدا لم يكن الجزء الذي يرجع إليه الاشترك، فحتم أن يكون هو الجزء لدي يرجع إليه الطلوب.

وقد علمت مى سبق أن الذاتي الذي يقال في جواب ما هو إنما هو الجنس والنوع فقط ، أما النوع فلأنه تمام ماهية الجزئيات المتفقة الحقيقة ، وأما الجسس فلأنه تمام ماهية الجزئيات المختلفة الحقيقة ،

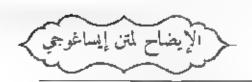
فَمَا مَكُونَ ذَاتِيًا ـ وَلَا مَصَلَحَ لِلْجَابُ عَنِ السَّوَالُ عَا هُو لَا فِي حَالُ الْاَتَفَاقُ ، وَلَا فِي حَالُ الْاَخْتَلَافُ ـ يَجِبُ أَنْ يَقَالُ فِي جَوَابِ : أَي شَيءَ هُو فِي ذَاتَهُ ؟ ﴾ لأنه الجزء لداتي المميز ، وقد سبق مك أن (أي شيء هو) يَسَأَلُ بِهَا عَنِ المميزات ،

والفصل إدن هو الكلي الداحل في الماهية لذي يميزها عما يشاركها في جنسها ، كالماصق بالنسبة إلى الإسدى ، فإن الإنسان مركب من حرثين هما الحيوان والباطق ، فالحيوان هو الجرء المشترك بين الإنسان والفرس والحمار وبقية أبواح الحيوان ، ولناطق هو الجزء الثاني الذي يميزه عن جميع ما يشاركه في هذا الحنس .

وقد عرفوه بأنه : الكلي الذي يقال على لشيء في جواب : أي شيء هو في ذاته ؟ .

واعلم أن الفصل نوعان : قريب ، ويعيد .

فالقريب : هو الذي يميز الشيء عن جميع ما يشاركه في جسه القريب ، كالناطق بالنسبة إلى الإنسان ، فهو فصل قريب ، لأنه يميز لإنسان عن كل ما يشاركه في حنسه القريب وهو الحيوان ، وكالحساس بالنسبة إلى الحيوان هإنه قريب ، لأنه يميز الحيوان عن كل ما يشاركه في جنسه القريب وهو الجسم النامي .



والبعيد: هو الذي يميز الشيء عن بعض ما يشاركه في جنسه البعيد ، كالنامي والحساس بالمسبه إلى الإنسان ، فإل النامي بميره عن الجماد الي يشاركه في جلسه البعيد الذي هو الجسم ، ولكن لا يميزه عن الشجر والفرس للذين يشاركانه أيضًا في هذا الجنس بعيد ، والحساس يميز الإنسان عن الشجر ، ولا يميزه عن الفرس لذي يشاركه في الجسم النامي .

وريما خطر لك أن تقول: إن النوع كالإنسان يميز زيدًا عمى يشاركه في الحيوان، وإن لجنس كالحيوان يميزه أيضًا عن بعض ما يشركه في الحسم لذمي، والجسم النامي يميزه أيضًا عن بعض ما يشاركه في الحسم المعلق، فما لمهذطقة لا يرضون أن يقال واحد من هذه لئلانة في حواب. أي شيء هو في ذاته ؟ ، كما يقال انفصل.

فأقول لك: آفة العلم النسيان ، ثم أقل لك في صدر الكلام: أن مميز اشيء هو الذي يكون المرجع في التمييز إليه ، كما أن المشترك بين المدهيات هو الذي يكون المرجع في الاشتراك إليه ، فالإنسان وإن ميز زيد عن الفرس إلا أن المرجع في التمييز إلى الناطق لا إلى حملة معناه ، والحيوان وإن ميزه أيضًا عن لشجر والحجم إلا أن المرجع في التمييز إلى الحساس لا إلى جملة معناه ، والجسم الذمي وإن ميزه عن طجر إلا أن مرجع التمييز إلى الحساس لا إلى جملة معناه ، والجسم الذمي وإن ميزه عن طجر إلا أن مرجع التمييز إلى المامي وحده لا إلى مجموع الكلمتين ،

وما يقال في تميير الأتواع والأجناس يقال مثله في اشتراك الفصول ، فإن الحساس مشترك بين الإنسان والهرس ، ولكنه ليس مرجع الاشتراك وحده ، بل هو احسم لنامي ، فالمشترك بين الإنسان والهرس هو مجموع معنى احيوال الذي من جملة أجزائه الحساس ، فليس لحساس تمام المشترك ، و نما هو جزء منعدًا ولولا هده لاعتبارات لتشابهت الأقسام وضاعت فائدة التقسيم فاحتفظ بما يلقى إليك ، ولا تكن من العافين ،

وأما العرضي (١٦): فإما أن يمتنع انفكاكه عن الماهية ، وهو العرض اللازم ، أو لا يمتنع وهو العرض المفارق ، وكل واحد مهما إما أن يختص بحقيقة واحدة وهو الخاصة كالضاحك بالقوة والفعل للإنسان ، وترسم بأنها كلية بقال على ما تحت حقيقة واحدة فعط قولاً عرضياً ، وإما أن يعم حقائق فوق واحدة وهو العرض العام كالتنفس بالقوة والفعل بالنسبة للإنسان وغيره من الحيوانات ، ويرسم بأنه كلي يقال على والفعل بالنسبة للإنسان وغيره من الحيوانات ، ويرسم بأنه كلي يقال على ما تحت حقائق مختلفة قولاً عرضياً ،

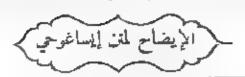
الكلي الخارج عن الماهية :

إن امتنع انفكاكه عنه ، فهو العرض الهزم ، كالزوحية ،لسبة إلى الأربعة ، والفردية بالنسبة للحمسة ، فإن الزوجية والهردية أعراض لازمة للأربعة والخمسة ، لا يمكن أن يوجد في الخدرج ولا في الذهن أربعة ليست زوجًا ، ولا خمسة ليست فردًا .

وإن لم يمتنع انفكاكه عن الماهمة ، فهو العرض لمفارق ، كالآكل والشارب، والنائم والمصلي والصائم بالنسبة للإنسان ، فإن الأكل وما معه أعراض مفارقة لحصولها في بعض الأحيان دوث بعض .

وكل واحد من العرص اللازم و لعرض المفارق إن اختص بحقيقة واحدة فهو الخاصة ، كالضاحك بالقوة للإنسان ، فإنه عرض لارم للإنسان ، إذ لا يوحد في الذهن ولا في الخارج إنسان ليس ضاحكًا بالقوة ، وكالضاحك بالفعل للإنسان ،

١٦) فائدة : اعلم أن المراد بالعرضي هذ ما يعرض لدات ، وهو الحارج عن الماهية ، وهو مصطلح أهل الميزان ، لا العرض المقابل للجوهر وهو ما لا يقوم بنفسه ، كما هو مصصح أهل الكلام ، وبين التفسيرين عموم من وحه ، كذا حققه بعضهم .

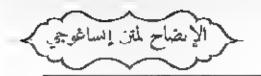


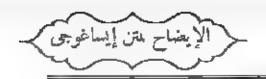
فإن الضحك بالفعل مما يخنص بالإنسان ، ويتصف به في بعص الأحبان دون بعض ، وترسم الخاصة بأنها كلية ، تقال وتحمل على ما تحت حقيقة واحدة قولا عرضيًا .

وإن كان لعرض اللازم واعرض المفارق متحققًا في أكثر من حقيقة واحدة فهو العرض العام ، كالمتنفس بالقوة ، فإن المتنفس يحمل على الإنسان والفرس وعلى غرهما من أنواع الحنوانات ، فهو عرض عام ، ولا يوجد في الاهم ولا في الخارج حيوان ليس متنفسًا بالقوة ، فهو من الأعراض العامة اللارمة ، وكالمتنفس بالفعل فإنه عرض عام كما سبق ومفارق ، لأن بعض أفراد الحيوان يستطيع أن يجبس نفسه زمنًا ما ، ويرسم العرض العام بأنه كلي يقل على ما تحت حقائق مختمة قولا عرضيًا ،

فهده جملة أنواع المفهومات لكلية التي يمكن صدقها على الأفراد المندرجة تحته ومحقف أنه وحمله عليها ، فإذ. أنت عرفت نسبة الكلي إلى الأفراد لممدرجة تحته ، ومحقفت أنه جنس إذا كان تمم المشترك بين الماهبات المختفة التي يصدق عليها ، وأنه فصل إدا كان لجزء الذي يرجع إليه التمايز بين الأفراد التي تحته وبين ماهية أحرى ، وأنه وع إذا كان تمام ماهية أفراده التي لا يمنار واحد مها عن الآحر إلا بالمشخصات الجزئية ، وأنه خاصة إذ كانت الأفراد التي يصدق عليه متفقة الحقيقة ، وكان خارج عن حقيقتها ، وأنه عرض عام إذا كان أوراده مختلفة الحقائل وهو حارج خارج عن حقيقتها ، وأنه عرض عام إذا كانت أفراده مختلفة الحقائل وهو حارج عنها .

إذا عرفت ذلك كله هال عليك أن تسلك سبيل اكتساب التصورات إلمجهولة لك من التصورات المعروفة عندك إذا رتبتها الترتيب الذي يرشدك إليه العلم بما يتصمنه الباب الآتي ، والله يعصمك من الزلل ، ويلهمك لصواب في القول والعمل . * *





القول الشارح ™

١٧) قد مر لك أن نطر لمنطقي إنما هو في القول الشارح أو في الحجة ، ولكل منهما مقدمات يتوقف عديه ، ولم وقع الفراغ من بيان مقدمات القول لشارح شرع يتكلم فيه .

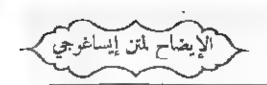
ومعرِّف الشيء: هو المقول عليه ـ أي ١ ما يحمل عليه ـ ليفيد تصوره بكنه الحقيقة ، أو متيازه عن كل ما عداه ، وتصور الحقيقة إنما يكون باحد لتام ، أما الدقص والرسوم في لتعريف فتفيد امتيازه عن جمع أغباره .

تنبيه : اعم أنه لا بحور أن يكون المعرّف من حيث إنه معرّف نفس الشيء المعرّف ، محيث لا يعايره بوجه من الوجوه ، لأن من حق المعرّف وجونا أن يُعلم قبل نشى. لمعرّف ، لأن معرفة المعرّف علمة لمعرفة الشيء المعرّف ، ولعلمة واجمة التقدم على معلوب مالضرورة ، فاو كان نفسه للرم أن يعلم قبل نفسه وهو محال ،

وكذا لا يحوز أن يكون عم من النبيء المعرَّف ؛ لأن الأعم قاصرا عن إفادة المقصود بالتعريف من التصور بالكنه ، أو التمبيز الدي هو أقل مراتب التعريف ، ولا يكون حينتذ مانعا .

وكذا لا يجوز أن يكون أحص منه ؛ لأن الأحص أقل وجود في العقل ، فإن وحود نام في العقل مستلزم لوجود العام ، وربما يوجد العام في لعقل بدون الحاص ، وما هو عن وحودا في العقل بكون أخصى ، والأخفى عير صالح للتعريف ؛ لأنه لاند أن يكون المعرّف أجلى من المعرّف . وكذ، الحل في الأعم والأخص من وحه ، في

وكذا لا يجوز أن يكون سبايعا ؛ لأن الأعم والأخص إذا م يصلحا للتعريف مع قر يدا إلى لشيء. فالمباين لا يصلح بالطريق لأولى ؛ لأنه غانة في البعد عنه .



أي : القول الذي يشرح الماهية ويوضحها ، فإذا كنت تجهل معنى الإنسان وطببت علم معناه، فالفول الذي يشرحه لك ويوضحه هو فولنا لحيوال الناطق مثلاً . ولكي يتمكن الإنسان من شرح الماهية المحهولة حتى تصير معلومة عنده يجب أن يبحث عن أجرائها وخصائصها ، ثم يؤلف مما اجتمع لديه قولا شارحًا لهاهية لتي يطلبها .

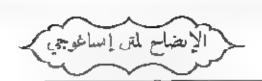
وطريق دلك أن يجث أولا عما تشترك فيه الماهية مع غيرها من الماهبات الأخرى.

ثم يضم إليه ما يحتص بها ولا يوحد في غيرها لتتميز عنده التميز الذي يطلبه ولا تلتبس بسواها .

فما لم تتمير الماهية في لتعريف عن كل ما سواها لا تكون معروفة بالمعنى الذي تطمئن إليه القلوب ، فتارة يكون دلث المميز ذاتيًا (١١٠) . كالفصل القريب ، وتارة يكون مرضيًا ، كالحاصة . وبهذا الاحتبار تتنوع المعرفات كما ستعرفه .

وحيث تقرر أن لمعرِّف لا يجوز أن يكون نفس المعرف ولا أعم منه ولا أحص ولا مبيا ، تعين أن يكون بحالة متى صدق المعرِّف عدق الشيء المعرَّف صدق الشيء المعرَّف عدق هو .

١٨) فالمراد بالذاتي هنا ١ ما لا يمكن تصور الماهية بدوته ، والعرضي بخلافه .



الحد (١٦): قول دال على ماهية الشيء، وهو الذي يتركب من جنس الشيء وفصله القريبين، كالحيوان الناطق بالنسبة إلى الإنسان وهو الحد التام، والحد الناقص، وهو الذي يتركب من جنس الشيء البعيد وفصله القريب كالجسم الناطق بالنسبة إلى الإنسان.

إذا جهمت شيئًا وطلبت معرفته جئت بالقول الدال على ماهيته ، ولا شك أن القول الدي يدل على تمام ماهيه لشيء ينزم أن يكون مؤلفًا من جزئين .

الأولى . تمام المشترك بينها وبين ما عداها من الماهيات الأخرى ، وهو الحنس القريب ، كالحيوان فى تعريف لإنسان ، فإنه تمام المشترك بينه وبين (الحجر) والشجر والقرس .

ولو حثت مكانه بالجسم لنقص منه سنامي الدي يشارك فيه الشجر ، ونقص منه الحساس الذي يشارك فيه الفرس ،

أو لو جئت مكانه بالجسم النامي مقص منه لحساس الدي يشرك فيه الفرس.

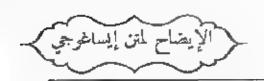
الثانى : المميز : الذاتي الذي يميزه عن جميع ما عداه ، وهو الفصل القريب ، كالناطق في تعريف الإنسان ، فإن الفصل البعيد لا يحصل به التميير المطلوب .

فالذي يدل على ماهية الشيء دلالة تامة لا نقص فيه يسمى حدًا ، ويتركب مل جلس الشيء وفصله القريبين ، ويجمل باسم الحد التام ،

- فإذ تُقَصَ من أجزء الماهية شيء، وكان المميز ها عن جميع ما عداها ذاتيًا سمى حدًا ناقصًا .

فدار كون المعرف حدًا أن يكون المميز عن حميع الأغيار ذ تيًا .

١٩) سمي حدًا ، لمعه دخول الغير فيه ، ومامًا ، لاشتماله على جميع الداساب ، فالحد ماكان بحضل الذاتيات .

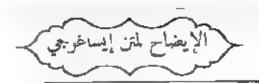


فالعصل الفريب إدا لم يكن معه اجنس الهريب حد القص ، كاجسم الناطق ، والناطق ، والناطق ، والناطق ، والناطق ، والناطق والناطق وحده في تعريف الإنسان ، كل ذلك حد ناقص ، لأن الناطق والناطق والمناحك والناطق والمشي وإن دل على الحيوان ، وكذلك لحساس وإن دل على الجسم للمي ، وكذلك النامي وإن دل على الجسم بطريق الالتزام ، فإن دلالة الالتزم على أجزاء وكذلك النامي وإن دل عبرة به في التعاريف التي يقصد منها شرح المهات وتحصس أحرائها المجهولة ،

والرسم التأم ، وهو: الدي يتركب من جدس الشيء القريب ، وخواصه اللازمة له ، كالحيوان الضاحك في تعريف الإنسان . والرسم الناقص ، وهو: الذي يتركب من عرضيات تختص جملتها بحقيقة واحدة ، كقولنا في تعريف الإنسان : إنه ماش على قدميه ، عريض الأظفار ، بادي البشرة ، مستقيم القامة ، ضحاك بالطبع .

قد أسلفت بك أن معرف الماهية يجب أن يكون مشتملاً على ما يميزها عن جميح ما عداها ، وأن لمميز ذاتيًا فالمعرف مداها ، وأن لمميز إما ذاتي وإما حرضي ، وأنه متى كان المميز ذاتيًا فالمعرف حد تام إن شقل على جميع أجزاء الماهية التي يشاركه فيه غيره ، وباقص إن فقد منها شيئً ،

أما إذا كان المميز في المعرف عرضيًا فالأجدر به أن يسمى رسما ؛ لأن رسم الدار أثرها وعلامتها ؛ والأعرض كالآثار لسعروضات ، في اشتمل التعريف على تدم المشترك بين لماهية وبين جميع ما عداها ـ وهو الجنس القريب ـ ، وكان مميره



عن جميع الأغيار عرضياً فهو رسم تام ، كالحيوان الضحك في تعريف الإنسان ، فإن لحيوان حسه لفريب والضاحك خاصته التي لا توحد في غيره ، وإن لم يشتمل على الجنس القريب فهو رسم ناقص ، فالرسم الماقص ما كان مميز الماهية فيه عن كل ما عداها عرضياً ولم يشتمل على الجنس القريب ، كالجسم النامي الضاحك ، والحسم لضاحك ، والنامي الضاحك ، والحساس الضاحك ، لل والضاحك وحده ، والأعراض التي يختص مجموعها - لا كل واحد منها - محقيقة واحدة ، كقولنا في تعريف الإنسان : إنه ماش على قدميه ، عريض الأضفار ، بادي النشرة ، مستقيم القامة ، صحاك بالصوارض لا يوجد في غيره ،

فها أنت قد عرفت الفرق بين داتيات الماهية وعرضياتها ، وعرفت قانون التحليل والتركيب في أجزائها ولوازم ، فإذا عرض لك مجهول تصورى ، وصبت معرفته فاسلك طريق معرفته من هذه السبل توفق إلى الصواب بإذن الله تعالى .

واحذر أن تشبّه عيك العرضيات بالذاتيات ، والفصول البعيدة بالأجناس ، فتضع العرض العام أو الفصل البعيد موضع الجنس ، وتضع الخاصة موضع الفصل القريب ، والله يتولى هداك ويلهمك لرشاد .

وإلى هنا وقف القلم عن الكلام في القسم الأول من المنطق وهو مباحث التصورات ، وسنشرع بعول الله وتوفيقه في القسم الثاني منه وهو مناح التصديقات ، والله يتولى هدايتنا أجمين .

3

القضايا 🗥

القضية : قول ('') يصح أنَّ يقال لقائله : إنَّه صادق فيه أو كاذب .

أسلفتا لك أن المركب:

ـ تــاقـص : كغلام زيد .

- وتمام إنشائي : كطالع درسك ، ولا نهمل في الطلب.

- وخبري (٢٠): كفهمت المسألة، والحياء من الإيمان،

ويسمى المركب التام الخبري : خبرًا ، وقضية ،

فالقضية : هي المركب لتام ، الدي يصح أن يقال لقائله : إنه صادق فيه ، أو كاذب (٣٠) .

٢٠) هدا شروع في انتصديقات بعد الفراغ من التصورات ، مبتدئًا منه بما شألف صه الحجة رهي القحايا ، ثم قسامها من حملية وشرطية ، ومن متصلة ومنقصلة إلى غير ذلك ، ثم ما يتعلق بها كالتنافض والعكس وغيرهما .

⁽٢) اعلم أنّ القول فى أصل اللعة بمعنى اللفظ مهملا كان أو موضوعًا ، ثم حص فى العرف العام باللفط الموضوع مفردًا كان أو مركبًا ، ثم خص في عرف هدا الهن : العرف التنام ، سواء كان مركبًا معقولاً أو ملهوطٌ ، فيشمل : القضية الملقوظة ، والقضية المعقولة . لاهنية ـ ؛ إد هي محط بحث المنطقى .

٢٢) أي : تام خبري .

٢٢) اعلم أنَّ هذا التعريف للقضية تعريف بالرسم التام :

فقوله : (الموكب التام) جس قرب ؛ لأن مركب التام عم س أن يحمل الصدق أو الكذب أو لا يحتمل ، وهو : إما إنشائي ، وإما إخباري .

الإيضاح لمتن إيساغوجي

كما تقول : صالعتُ الدّرسُ ، فهذا :

ـ مركب ؛ لأنه قد قصد بجزئه الدلالة على جزء معناه .

ـ وتام ؛ لأبه قد أفاد فائدة يحسن السكوت عليها .

- ويصح أن يقال لك : صدقت فيه ، إدا كنت في الواقع صالعت درسك ، وأن يقال لك : كذبت فيه ، إذا كنت في الواقع لم تطالعه .

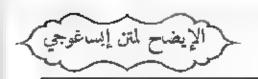
وكم تقول : الشمس طالعة ، فهذا مركب ، وتام ، ويصح أن يقال لقائله . صدقت ، إذا قال هذا العول نهارًا ، وأن يقال له · كذبت ، إذا قال دلك بيلاً .

الفرق بين الخبر والإنشاء

فالفرق بين الخير والإنشاء : أن الإنشاء لا يصح أن يقال لقائله : صدقتَ ، ولا كدبتَ ، كن قال لك : اقرأ هذا الكتاب ، ولا تشتغل بما لا يعنيك ، فإن الأمر والنهي لا يدلان على وقوع شيء ، حتى يفس التصديق والتكذيب ، بخلاف الحبر الدّال على دلك ،

فإن قلت: إنّ نجد من الأخبار ما يجب أن يقال لقائمه: صدقتَ ، كقول الله تعالى : ((إن الدّبي عند الله الإسلام)) ، وكقوله على الأعمال النيات)) ، وكال أسر ما ورد في الكتاب ولسنة النبوية من الأخبار ، وكالأخبار البديهية الصدق كالسماء فوقنا ، والأرض تحتا ،

واعلم أيضًا أنه خرح بتقييد المركب بالتام : المركبات غير لتامة ، ولكن تنبه · المرد بالمركبات النامة الحرية ، بالمركبات النامة الحرية ، بالمركبات النامة الحرية ، خرج بهذا القيد الأخير : المركبات النامة الإنشائية ، فلا تقع مقدمات في الحجة .



وإِما نحد من الأخبار ما يجب أن يقال لقائله : كذبتُ ، كالأخبار المعروف كذب بالبداهة نحو الأوبعة بصف الواحد ،

فكيف تقولون . إن الخبر هو ما يصح أن يقال لقائله . إنه صادق فيه أو كاذب؟! .

قستُ : أراك لم تحسن فهم ما قدمتُه لك ، ألم أقل لك : إن الإنشاء هو ما لا يقبل الصديق ولا لتكذيب ، والحبر بخلافه ، ثبتي ضح أن تقول . للقائل صدقت ، فالقول خبر وقضية ، ومتى ضح أن تقول له · كذبت ، فالقول خبر وقضية أيضًا ، وهذا هو المصابق لما عرّفها به الشيخ الرئيس في النّجاة ، حيثُ قال : والقضية والخبر ، هو كلّ قول فيه لسبة بين شيئين بحيث يتبعه حكم صدق أو كذب ، انتهى

. ولا يلزم أن يكون القول الواحد بعينه محتملا لمصدق والكذب ، وإن كان المتأخرون من المناطقة ذهبوا إلى هذا ، وتكلفوا تصحيح التعريف يزيادة قبد فه ، فقالوا : المراد أنه يحتمل لصدق والكذب في ذاته بقطع النظر عن قائله مثلاً ، وأنت إذا أنصفت وجدانك أيقنت بأنه لا دعي إلى هذا التأويل ، والله أعلم مصواب .

الإيضاح لمتن إيساغوجي

وهي :

ـ إمَّا حملية ، كقولنا : زيد كاتب ،

ـ وإمّا شرطية متصلة ، كقولنا : إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود .

- وإمّا شرطية منفصلة ، كقولنا : إما أن يكون العدد زوجًا أو فردًا ، والجّزء الأوّل من الحملية يسمّى : موضوعًا ، والتاني : محمولاً ، والجزء الأول من الشرطية : يسمّى : مقدّما ، والثاني : تاليًا .

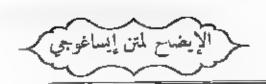
أسلفنا لك أن القضية هي : المركب لتام ، لذي يصح أن يقال تقاتله ينه صادق فيه أو كاذب .

وكل سكب تام خبري لاباد أن يكون بين جزئيه آلية تربط أحدهما بلآسر ارتباطًا يجعلهما كالشيء لواحد ، تحو: زيد كاتب ، فزيد وكاتب هما الجزآن اللدال تألف منهم هذا المركب وبين هذيل الجرئين نسة وبطت أحدهم بالآحر حتى ديا معنى واحدًا ، وهو ثبوت الكتابة لزيد ،

فهذه النسبة الرابطة بين الجرثين:

- إن كانت تقيد اتحاد الجزئين بحيث يكون أحدهما هو لآخر ، أو ليس هو لآخر ، فالنسبة حملية ("؟").

[&]quot;) فمعنى النسبة في القضية الحمية : اتحد تطرفين ، وثبوت الثاني للأوب ، أو نفي لاتّحاد والثبوت ، ففي القضية الحملية بوجد اتحاد بين الموضوع والمحمول نمو قول (ريا قائم) فإن مصداق زيد ومصدق القائم شيء واحد ،



ويقال للمركب : فضية حمية ، فهي التي حكم فيها بثبوت المحمول للموضوع . و بسلب تبونه له ، كما في المثال انسابق .

هإل النسبة لتي بين (زيد وكاتب) تفيد : أن (ريدًا هو الكاتب) ، وأنهما اتحدا بحيث صار أحده، هو لآخر ، ريسمّى جزؤها الأول ـ وهو لمسد إليه ـ : موضوعًا ، ويسمّى جزؤها الثاني ـ وهو المسند ـ : محولاً ،

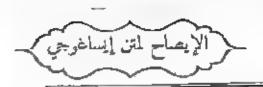
- وإن كانت تلك النسبة الرابطة لا تفيد اتحاد الجرأين ، ولكنها تغيد أن وجود أحد الجزأين بانسبة للآخر كالشرط الذي يتوقف على وجوده وجود المشرط ، أو تعيد نفي ذلك ، فهي شرطية اتصالية ، ويقال للقضية · شرطية متصلة .

كقولنا: إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ، فإن السنة التي بين قولنا . الشمس طالعة ، وبين قولنا : الشمس طالعة ، وبين قولنا : النهار موجود لا تفيد أن أحده هي الأخرى ، ولكنها تصد أن وقوع أولى يد ازم وقوع الثانية ، وأنه كالشرط له ، فهي التي حكم فيها يصدق قضية أخرى .

- وإن كانت تلك انسبة الرابطة تفيد النافر، أو رفع التنافر بين جزئها فهي شرطية الفصالية، كقولنا مِم أن يكون العدد زوجًا، وإما أن يكون العدد فردًا.

فإن المسبة الرابطة التي بين قول : (العدد زوج) ، وبين قول : (العدد فرد) تفيد التناقر والعناد بين لطرفين ، وهما في هذا المثال لا يجتمعان فيكون العدد ذوحًا وفردًا معًا ، ولا يرتفعان فيكود لا زوجًا ولا مردًا ، فهي التي حكم فيها بالتنافي بين طرفيها ، أو بسلب ذلك التنافي أنه .

المناسبة في القضية الشرصية ليست هي نسبة الثبوت والاتحاد كالحلية ؛ لأنه لا اتحاد بين انقصاب ، مل هي إما لسبه الاتصال وانتصاحب والتعليق . أي : تعليق الثاني على الأول . ، أو نقى ذلك ، وإما لسبة الانقصال والتباين والتعاند ، أو نقى ذلك .

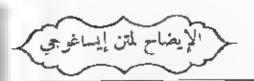


- والجزء الأول من الشرطية ـ متصلة كانت أو مفصدة ـ يسمّى مقدمً ، وهو في لمتصلة ما يسميه النحاة شرطًا .

- والجرء «ثاني من الشرطية مطلقًا يسمى · تاليًا ، وهو في لمتصلة ما يسميه النحاة جوابًا وجزاء .

وستتضح لك الحميات والمتصلات والمنفصلات في الفصول الآتية إن شاء الله .

Ŕ



والقضية إما موجبة ، كقولنا : زيد كاتب ، وإما سالبة ، كقولنا : زيد ليس بكاتب .

القضية مطلقًا . حملية كانت ، أو شرطية متصلة ، أو شرطية مفصلة . تنقسم إلى : موجبة ، وسالمة (٠٠٠) .

أما الحملية :

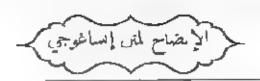
 فإن كان لحكم فيها شوت المحمول للموضوع فهي ؛ موجبة ، كقوننا , زيد كاتب ، وفهمت المسألة ، وعبد الله قوله الحق ، فهذه كلها قد يحكم فيها بثبوت لمحمول للموضوع ، فهي موجبة .

- وإن كان الحكم فيها بسب ثبوت المحمول للموضوع ، فهي سالمة ، كقولنا : زبد ليس بكاتب ، ولا يفلح المهمل ، والكادب لا خير فيه ، فهذه كلها قد حكم فيها بسب ثبوت المحمول للموضوع ، فهي سالية .

وأما الشرطية المتصلة :

- فإن كان الحكم فيها بصدق فضية على تقدير صدق قضية أخرى ، فهي منصلة موجبة ، كقولنا . إن نجح الطالب في الامتحان استحق المكافأة ، وإن أصلحت ما بينك وبين الله أصلح الله ما بينك وبين الناس ، وإن تؤمنوا ونتقوا فلكم أحر عطيم ، فهده كلها قد حكم فيها بصدق قضية وتحققها وهي التالي ، على تقدير صدق المقدم وتحققه ، ممعى أنه إذا وجد المفدم وجد التالي ، فهي متصلة موجبة .

٢٦) هذا تقسيم تمحملية لأمر عارض ، وهو إيقاع السبة الحكمية التي هي مدلول الربطة وانتزاعها ، لا يحسب الذات .



ـ وإن كان الحكم فيها بسب تحقق التابي على تقدير تحقق المقدم فهي سالبة ، يعيى أن الاتصار بين المقدم والتالي منفي .

كقولنا : ليس إن كانت الشمس طالعة فالميل موحود ، أي أنه لا تلازم ولا اتصال بين طلوع الشمس ووجود الليل .

وأما الشرطية المنفصلة :

• فإن كان الحكم فيه بالتدفي بين طرفيها ، فهي منفصلة موجبة .

كقولنا : إما أن يكون العدد زوجًا وإما أن يكون فردًا .

وكقولنا: إما أن نتفرغ لطب لعلم مع تقوى الله ، وإما أن تنصرف إلى بلدك ، ففي الأول قد حكمنا بالتنافي بين زوجية العدد وفرديته ، وفي الثاني بين التفرغ لطلب العلم مع التقوى والانصراف إلى البلد فهي موجبة ،

- وإن كان الحكم فيها بسلب ذلك التنافي بين الطرفين فهي سالبة .

كقولنا : ليس إما أن يكون العدد زوجًا ، وإما أن يكون ربعًا ، فإنه حكم فيها بسب انتافي بين الأربعة والزوجية .

وكفولنا : ليس إما أن تكون ففيهًا ، أو منطقيا ، فإنه قد حَمَم فيها بسب التنافي بين كونك فقيهًا ، ومنطقيًا .

Ŷ

وكل واحدة منها : إمَّا مخصوصة كما ذكرنا .

- وإما كلية مسوَّرة ، كقولنا : كل إنسان كاتب ، ولا شيء من الإنسان بكاتب .

وإما جزئية مسوَّرة ، كقولتا ، بعض الإنسان كاتب ، وبعض الإنسان ليس بكاتب .

القضية احملية ـ موجبة كانت و سالبة ـ تنقسم إلى أربعة أقسام ؛ لأن موضوعها إما : كلي ، أو جزئي (٢٠) .

- فإن كان موضوعها جزئيًا : فهي محصوصة وشخصية (٢٠، كقولنا : صام زيد ، وريد صعم في الموجبة ، وما كدبت ، وما أنا بكادب في السالبة .

ـ وإن كان موضوعها كليًا :

- فإن كان الحكم فيها على كل فرد من أفراده صريحًا : فهي كليه مسوره ""، وسورها في الموحبة : (كل، وجميع ، وبحوهما)، وفي السالبة : (لاشيء، ونحوها) .

كقوا ١٠ (كل نفس بما كسبت رهينة)، و (كل س عليها فان) في لموجبة . و (لاشيء من الإنسان يحجر) ، و (لا طاعة لمحلوق في معصية الخالق) في لسالبة .

٢٧) هذا تقسيم ثالث للحملية باعتبار الموضوع .

٢٨) سميت القضية محصوصة ، لكون موصوعها لا يحتمل الاشتراك ، وسميت شخصية ،
 لكونه شخصا معيما ,

٢٩) سميت مسورة ، لاشتماه على السور ، ويسمى عند المتاطقة (بلفظ الدال على آلمية الموضوع) سورًا ؛ لإحاطته بالأفراد إحاطة سور البلد بها .

- وإن كان الحكم فيها على معض الأفراد صريحًا : فهي حزئية مسورة ، وسورها في الموجه . (بعض ، وليس بعص ، وبعض ليس كل ، وليس بعص ، وبعض ليس) .

كتوك . (معض الطلاب يحفظ أمفية بن مالك) ، و (بعص الطلاب يدرس المنطق) ، و (و بعض المنطق) ، و (و بعض الطلاب لا يحفظ الألفية) ، و (و بعض الطلاب لا يدرس المنطق) في السالبة .

- وإما أذ لا يكون كذلك ، وتسمى : مهملة ، كقولنا : الإنسان كاتب ، والإنسان ليس بكاتب ، والإنسان ليس بكاتب ،

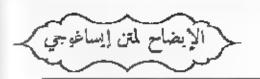
- وإذ لم يصرح بالحكم فيها على الكل ، ولا على البعض ، فهي المهملة . كقولنا : (عالم قريش يملأ طباق الأرص عباً) ، و (رب الدار أدرى بم فيها) في الموجبة . و (لا يلدغ المؤمل من جحر مرتين) ، و (ليس الكريم على القبا بمجرم) في السالبة .

. ولشرصية . متصلة كانت أو منفصلة ، موجبة أو سالبة . كالحملية لنقسم إلى هذه الأقسام الأربعة ؛ لأن الحكم بالاتصال والانفصال :

- إن كان في زمان معين ، وفي حالة مخصوصة فهي شخصية ومحصوصة .

كقولنا: (إن جئتني الآن أكرمتك)، و(أنت الآن إما متوصى، وإما غير متوضى،) في الموجبة متصلة أو سفصلة، و(ليس إل زرتني لآر أهيتك)، و(ليس إما أن تطالع الآن درسك وإما أن تكون في المسحد) في الساليه.

وإن كان في جميع الأزمان ولأحوال التي بمكن اجتماعها مع المفدم ، فهي كلية ، وسورها في المنصلة الموجية . (كلما ، ومبى ، ومهما ، ونحوها) . وفي المنقصلة المواجئة : (داغًا) ، وفي سالبتهما : (ليس البنة) .



كقولنا : (كلما وقدوا نارًا للحرب أطفأها الله) ، و (دائمًا إما أن تكون لشمس صالعة ، وإما أن يكون الليل موجودًا) في الموجبة .

و (ليس البنة إن كان هذا الشخص حيونًا فهو حجر) . و (ليس البنة إما أن يكون هذا لكتاب شرح إيساعوجي ًو في علم المنطق) في السالبة .

- وإن كان في بعض الأزمان و لأحوال فهي حرئية ، وسورها في الموجة -متصلة كات أو منفصلة - · (قد يكون) ، وفي سالبتيهما : (قد لا يكون) ، وفي لمتصلة خاصة : (ليس كلما ، وليس متى ، ونحوهما) ، وفي المفصلة : (ليس د ثما) .

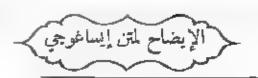
كقولنا ٬ (قد يكون إذ كنت من الطلاب أمرت بتنقي علم المنطق) ، و (قد يكون إما أن يكون فرص الرجل فى لتركة الربع وإما أن يكون فرضه النصف) في الموجبة .

و (قد لا يكول إدا كنت من الطلاب أمرت بتلقي المنطق) ، و (قد لا يكون إما أن يكون قرض الرجل في التركة الربع ، وإما أن يكون فرضه النصف) في السالية .

- وإن أهمل الحكم عن بيان شخصيه الأرمان والأحوال ، وكليتها وجزئيتها فهي مهملة .

تحو: (وإن عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به ، ولئن صبرتم لهو خير للصابرين) ، و (إما أن تكون الصلاة جهرية ، وإما أن تكون سرية) في لموجة .

و (ليس إن كنت على طهارة حرمت عليك الصلاة) ، و (ليس إما أن تكون صلاتك ذات ركوع ، وإما أن تكون ذات سجود) في السالبة ،



والمتصلة :

. إما لزومية ، كقولنا : إن كات اشمس طلعة فالنهار موجود .

ـ وإما اتفاقية ، كقولت : إن كان الإنسان ناطقا فالحمار ناهق .

قد علمت : أن اشرطية المتصلة هي التي حكم فيها بصدق قضية ـ وهي النالي ـ إن كانت موحبة ، أو لا صدقها إن كانت سالبة ، على تقدير صدق قضية أخرى ـ وهي المقدّم ـ .

ـ فهذه المتصلة إن كان بين مقدّمها وتاليها علاقة ورابطة (") توجب استلرام تحقق النالي عند تحقق المقدم ، فهي لزومية (") .

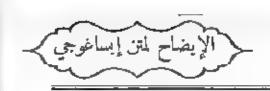
٣٠) والعلاقة هي الأمر الذي بسبه يستزم من المقدم التالي ، وهي أنواع : أذ يكون المقدم علة في لتالى ، وأن يكون مقدم معاولا التالي ، وأن يكون المقدم والتالي معاولين لأمر ثالث ، وأن يكون بينهما علاقة التضايف ، اهـ

٣١) وهي : ما حكم فيها متبعيه التالي للمقدم إيجاب أو سلبًا بلا انفكاك ، بأن كان بينهما علاقة توجب ذلك .

كأن يكون المقدّم علة عقية في التاني نحو. كلما كان إنسانا كان حيوانا ، أو سما عادير نحو · مهما وصلت نار إلى الورق انحرق ، أو شرعيا لحق كلما والت الشمس عن كبد السماء وجب الظهر ،

أو يكون مقدّم معلولا للنالي ، نحو . إدا حصل الحسوف للقمر كانت الأرض متوسطة بين الشمس والقمر ،

أو هما معا معلولين لعمة واحدة ، نحو : متى وحد البهار أضاء العالم ، حيث علتهما طلوع الشمس ، أبر



كقولنا: إن كانت لشمس طالعة فالهار موحود ، فإن بين طلوع الشمس ووجود النهار علاقة توجب تحقق أحدهما سند تحقق الآخر وهي العلية ، لأن المقدم علة للتالي ؛ ومتى وجدت العلة وجد المعلول ،

وكقولنا : إن كان هذا الشراب خمرًا فهو عرم ، فإن كونه خمرًا عبة للحرمة .

وإل لم يكن بين مقدمها وتاليه علاقة توجب تحفق أحدهما عند تحفق الآخر،
 ولكن اتفق أنهما متوافقان في الصدق، فهي اتفاقية،

كقولنا إن كان الإنسان ناصقًا فالحمار ناهق ، فإنه لا علاقة بين ناطقية الإنسان وناهقية الحمار ، وبكن اتفق أن الإنسان ناصق وأن الحمار ناهق .

وكقولنا . إن كنت من بيت الحلافة فأما من بيت النبوة ، وكقولك : إن كنتَ تحرًا فأنا صالب علم ، وإن كنتَ مشتغلا بعلوم الدنيا فأنا مشتغل بعلوم الدين ، فهذه لا تلازم بينها وإنما هي من قبيل الاتفاق فقط .

والمنفصلة (٢٢):

ـ إما حقيقية ، كقولنا العدد إما زوج وإما فرد ، وهي مانعة الجمع والحلو معًا .

ـ وإما مامعة الجمع فقط ، كقولنا : هذا الشيء إما أن يكون هجرًا أو حجرًا .

ـ وإما مانعة الحلو فقط، كقولنا : زيد إما أن يكون في البحر وإما أن لا

يغوق م

قد عليت :

أن الشرطية المفصلة: هي التي حكم فيها بالتنافي بين طرفيها إن كانت موحبه . أو بسلب ذلك النتافي إن كانت سالبة .

- فهذه المفصلة :

إن كان الحكم فيها بالتنافي بين طرفيها صدقًا وكذبًا ، فهي الحقيقية .
 والمواد بتنافي طرفيها صدقًا : أن لا يحتمعا في الصدق والتحقق ،
 وبتنافيهما كذبًا : أن لا يرتفعا معًا .

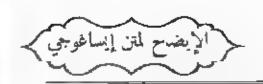
٣٢) أعلم أن الشرطبة المنفصلة تنقسم باعتبار طبيعة التنافي بين طرفيها إلى : عنادية :
 وانفاقية .

أما العادية فهي التي يكون بين طرفيها تناف وعناد حقيقي ، وذلك بأن تكون ذت النسبة في كل منهما تنافي وتعاند ذات لنسبة في الآخر.

مثل : العدد الصحيح إما أن يكول روحًا أو فردًا .

⁻ وأما الاتفاقية فهي التي لا يكون لتنافي بين طرفيها حقيقيًا ذاتيًا ، وإنما يتفق أن يَخْفُق أحدهما بدون الآخر لأمر خارج عن 3 تهما ،

مثل : هذا الكتاب إما أن يكون في علم المنطق ، وإما أن يكون مموكًا لحالد ، إذا انفق أن خالد لا يملث كُتَّابا في علم المـطق ، واحتمل أن يكون هذ، الكتاب المعين في علم المنطق .



فقولك: (إما أن يكون هذا العدد زوجًا وإما أن يكور فردًا)، مفصله حقيقية ، لأن قولك. (هدا العدد زوج، وهذا العدد فرد) لا يكن صدقهما على شيء واحد ، بحيث يكون زوحًا وفردًا معًا، ولا يمكن ارتفاعهما عن شيء واحد محيث يكون غير زوج وغير فرد معًا، فهي مائعة جمع ومانعة حلو معًا.

وتتركب من : (الشيء ونقيضه ، أو المساوي لنقيضه) :

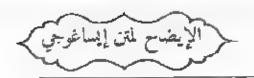
- فالمركبة من الشيء ونقيضه ، كقولنا : (إما أن يكون هذ الشيء إنساً ، وإما أن لا يكول إنسانًا) ، وكقولنا : (إما أن يكول هذ الكتاب في علم المنطق ، وإما أن لا يكون في علم المنطق) ، وكقولنا : (إما أن تكون طالب علم ، وإما أن لا تكون طالب علم) ،

- والمركبة من الشيء والمساوي لنقيضه ، كالمثال الأول ، فإن بقيض الزوح . لا زوج ، وهو يساوي المرد ، وكذلك الفرد نقيضه : لا فرد ، وهو يساوي الزوح .

٢ ـ وإن كان الحكم فيها بالتنافي بين طرفيها صدقًا فقط ، فهي مانعة الجمع .
 وتتركب من ٥ (الشيء والأخص من نقيضه) .

كقولنا: (إما أن يكوا، هدا لشيء شجرًا أو حجرًا) ، فإن الشيء لا يكوا شجرًا وحجرًا معًا ، فيكول إنسان مثلا ، لأن وحجرًا معًا ، فيكول إنسان مثلا ، لأن نقيض الشجر : لا شجر ، وهو صادق الحجر و لإنسان مثلا ، فالحجر أخص من نقيض الشجر الذي هو : لا شجر .

وكقولنا : (إما أن تكون من المصين ، وإما أن ﴿ تَشْتَغَلَ بَمُطَامِعَةَ دَرُسُكُ ﴾ فهذان لا يجتمعان ، وقد يرتفعان ، كما إذا كنت نائمًا مثلاً .



٣ - وإن كان الحكم فيها بالتنافي بين طرفيها كدبًا فقط ـ أي : لا يرتفع طرفاها
 معًا ـ فهي مانعة الحلو .

وتتركب من : (الشيء والأعم من نقيضه) كقولنا : (إما أن تكون هده المسألة من المنطق وإما أن لا تكون من قسم التصديقات)

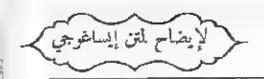
قهذه مانعة خلو فقط ؛ لأن طرقيها لا يرتفعان ؛ إذ لو رتفعا لكانت من التصديقات ، ويست من المنطق ، ويجوز اجتماعهما إذا كانت من قسم التصورات .

وقاد تركبت من : (الشيء والأعم من نفيضه) ، فإن نفيض كومها من المنطق : أنها ليست من المنطق ، وكونه يست من فسم متصديفات عم من كونه يست من المنطق ؛ لشموله قسم التصورات .

وكقولنا: (إم أن تكون من طلبة العلم الشريف ، وإما أن لا تكون من طلبة الجامع الأزهر الجامع الأزهر) فهذان لا يرتفعان ، إد لو رتفعا لكان من طلبة الجامع الأزهر وليس من طلبة لعم لشريف ، ويجوز اجتماعهما بأن يكون من طلبة العلم في مشيخة الإسكدرية .

وكقول المصنف: (زيد إما أن يكون في لبحر ، وإما أن لا يغرق) فهذان لا يرتفعان إذ لو ارتفعا خرق وهو في البر ، ويجوز اجتماعهما إذا كان في البحر ولم يغرق .

Ś



وقد تكون المنفصلة ذوات أجزاء ، كقول : العدد إما زائد ، أو ناقص ، أو مساوٍ .

قد علمتُ :

- أنَّ المنفصلة الحقيقية تتركب من قضيلين إحداهما تناقض الأخرى ، أو تساوي نقيض الأخرى .

. وأن مانعة اجمع تتركب من قضيتين ، إحداهما أخص من نقيض الأخرى .

ـ وأن مانعة لخلو تتركب من قضيتين ، إحداهما أعم من تقيض الأخرى .

ويلبغي أن تعلم الآن :

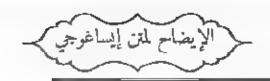
أنَّ الانفصال للحقيقي كما يصحّ أن بتركب من طرفير أحدهما بقيص الآحر، أو مساوى نقيضه، يصحّ أن يتركب من جمعة أطراف مجموعها يساوي الشيء ونقيضه .

فقولك : (إما أن يكون الكلي ذاتيًا ، وإما أن يكون غير ذاتي) يعدل قولك : (إما أن يكون الكلى حنسًا ، وإما أن يكون فصلاً ، وإما أن يكون نوعًا ، وإما أن يكون خاصة ، وإما أن يكون عرضًا عامًا)

ب لأن الانفصال في القضية لم يقصد أن يكون بين جزئين منها فقط ، وإنما أريد أن تكون بين جمله أحزائها ، وجملة أجزائها لا تجتمع في الصدق ولا في الكذب ، فهي إذن حقيقية مؤلفة من نشيء والمساوي لقيضه .

وكقول المصنف: (العدد إما زائد أو تاقص أو مساو)

والمراد بالزيادة والنقصان والمساواة : أن يكون ما اشتمل عليه اعدد من الكسور لتي هي النصف والثلث والربع والخمس والسدس والسبع والثمن والتسع و لعشر مساويًا له ، أو أقل منه ، أو أكثر .



فالأربعة عدد ناقص با لأنّ له بصفًا وربعًا فقط وهي ثلاثة ، والستة عدد مساو إلاّن له بصفًا وتلتّ وسدسًا وهي ستة ، و لاثنا عشر عدد رائد ؛ لأن له نصفًا وثلتً وربعًا وسدسًا وهي حمسة عشر .

فالريادة والنقصان والمساواة بعدل النبيء ونقيضه ، فإذا ألف مها قضية واحدة كانت منفصلة حقيقية ، وكما يتركب لانفصال الحقيقي من أكثر من حزءين كذلك تتركب مانعة الجمع فقط ، ومانعة الخلو فقط من ثلاثة أجزاء فأكثر .

كما تقول في مانعة الجمع : إما أن يكون هذ الكلي جنسًا وإما أن يكون فصلاً ،
 وإما أن يكون توعًا ،

فجموع هذه الثلاثة لا يجتمع ، وقد يرتفع إدا كان خاصة أو عرضًا عامًا .

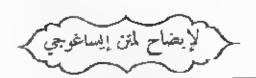
. وكما تقول في مانعة الخلو: إما أن تكون من حملة كتاب لله تعلى ، وإما أن تكون من طلبة العلم الشريف ، وإما أن لا تكون من طلبة الحامع الأزهر .

فهذه لثلاثة يجوز اجتماعها صدقًا إذا كان من صبة مشيخة الإسكسرية ومن حفاظ القرآن الكريم .

ولا يجوز اجتماعها كذبًا فإن ارتفاعها يستنزم أن يكون من طبة الأزهر ، وليس من حملة كتاب الله ولا من طلبة العلم الشريف .

وبالجملة : فلدار في المنفصلات على أن يكون بين مجموع القضايا التي نتألف منه استفصلة تناف : إما في الصدق فقط ، أو في الكذب فقط ، أو فيهما معا ، ولا عبرة بعدد الفضايا التي تتألف منها هذه المنفصلات .

و نما .قتصروا على ذكر القصيتين ؛ لأن ذلك هو أقل ما يمكن أن نتألف منه قصية منفصه ، والله أعلم بالصواب



التناقض (۲۲۰)

هو: اختلاف قضيتين بالإيجاب والسلب ، بحيث يقتضي لذاته أن تكون إحداهما صدقة ، والأخرى كاذبة، كقولنا : زيد كاتب ، زيد ليس بكاتب .

أنت تعلم بالبدهة أن الحكم الإيجابي ، كقوت : (أنا كانب) يناقضه الحكم السلبي ، كقولك : (ما أما بكاتب ، ولست كاتبًا) .

ولكن ليس كل اختلاف بالإيجاب والسلب بين قضيتين يكون تناقضًا ، فإن قولك : (زيد كاتب ، وبكر ليس بكاتب) لا تناقض بينهما ، وقولك . (أما جائع ، أما لست متوضاً) لا تناقض بينهما ،

وإنما التناقص · هو اختلاف قضيتين بالإيجاب والسلب ، بحيث يقتضي هذا الاختلاف أن تكور إحداهما صادقة والأخرى كاذلة ، وأن يكور هذ الاقتضاء راجعًا إلى ذات الاختلاف بالإيجاب والسلب لا إلى شيء آخر .

٣٣) هذا شروع منه في لوحق لقصايا وأحكامها بعد اعراع من تعريفاتها وتقسيمها ، وبدأ بالتناقض وقدمه على العكس في لتوقف بعض براهين العكوس عليه .

وعلم أن الحاجة ماسة إلى فهم المقيض في لنظر، فربما لا يدل البرهان على شيء، وبدل على إنطال لقيصه، فيكول كأنه قد دل عليه، وربما يوضع في مقدمات القياس شيء ولا يعرف وجه دلالته ما لم يرد إلى نقيصه، فإدا لم يكل لنقيض معنوما لم تحصل هذه الفوئد، وربما يطن أن ذلك طهر وليس كذلك، فإن التساهل فيه مثار أعلاط في كثير من النظريات،

فقولك : (زيد إنسان ، زيد ليس بإنسان) من قبيل التناقص ؛ لأن هاتين القضيتين قد اختلفتا بالإيجاب والسلب ، حتلافً بقتصي لذاته أن تكور إحداهما صادقة والأخري كاذبة .

بخلاف قرلك ١٠ زيد إدان ، زيد ليس بعاطق) هيتهما وإن اختضا بالإيجاب والسلب اختلافاً يقتصي أن تكون إحداهما صادقة والأخرى كاذبة ، إلا أن هذ الاقتضاء ليس راجعًا إلى ذات لاختلاف ، بل مرجعه شيء آخر ، وهو أن الناطق والإنسان متساوبات فيما يصدقان عليه من الأفراد ،

فإيجاب أحدهما إيجاب للآخر ، وسلب أحدهما سلب للآحر ، فقولك · (ريد إنسان) يعدل قولك : (زيد ناطق) .

وقولك . (ليس بناطق) يعدل قولك : (ليس بإنسان) ، فمن هها جاء التناقض بينهما لا من مجرد اختلاف القصيتين في الإبحاب والسلب .

ولا يتحقق ذلك إلا بعد اتفاقهما فى الموضوع والمحمول ، والزمان والمكان ، والإضافة ، والقوة والفعل ، والجزء والكل ، والشرط ، نحو : زيد كاتب ، زيد ليس بكاتب .

قد عرفتَ : أنَّ التناقض هو احتلاف قضيتين في الإيجاب والسب بحيث يقتصي هذا الاختلاف افتضاءً داتُ أن تكون إحدى القضيتين صادقة والأحرى كاذبة (٣٠٠ .

٣٤) أي : أن القضيتين المتنافضتين لا تكونان معًا صادقتين ، ولا تكونان معًا كاذبين. ، بل إحداهما صادقة والأخرى كاذبة .

وتسمى القضية لأولى الأصل ، والثانية . لتقيض ، فإذا كان التقيض صادقًا كان الأصل كاذبًا أي وإدا كان التقيض كاذبًا كان الأصل صادقًا ،

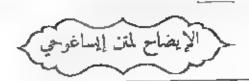
ولا يتحقق التناقض المعرّف بهذا التعريف إلا بعد اتفاق القضيتين :

- في الموضوع ، فلا تناقض بين : ﴿ زِيدٍ قَائم ، وبكر ليس بقائم ﴾ .
- وفي المحمول ، فلا تناقض بين : (زيد كاتب ، وزيد ليس بنائم) .
- وفي الزمان ، فلا تناقض بين (زيد نائم لبلاً ، وزيد ليس بنائم نهارًا) .
- وفي المكان ، فلا تناقض بين . (زيد موجود في المسجد ، وزيد ليس بموجود
 في السوق) .
- وفي الإضافة ، فلا تتاقض بين : (زيد أب لعمرو ، وزيد ليس بأب ليكر).
- وفي القوة والفعل ، فلا تناقض مين . (الخمر في الدَّن مسكر بالقوة ، الخمر في الدَّن مسكر بالقوة ، الخمر في الدَّن يس بمسكر بالفس) .
- وفي الجزء والكل ، فلا تناقض بين : (زيد قرَّ بعض هذا الكتاب ، وزيد لم يقرأ كل هذا الكتاب › .
- وفي الشرط ، فلا تناقض بين (زيد يحل له دخول المسجد إذا كان طاهرًا . وزيد لا يحل له دخول المسجد إذا كان جنبًا) (٣٠) .

وذلك لله عن العقبية المقررة : النقيضان لا يجتمعان ـ أى . لا يصدقان معًا ـ ، ولا يرتفعان ـ أي : لا يكدبان معًا ـ ،

٣٠) هذه هي الوحدات الثَّمانية التي ذكرها القدماء في تحقيق التدَّقض -

وأما عند المتأخرين: فيكفي وحدتان، وحدة الموضوع ووحدة المحمول؛ لاستلزامها البقية ، فالوحدات الباقية مندرجة فيهم، فوحدة الشرط والجزء والكل مندوحة في وحدة الموضوع، ووحدة الزمان و لمكان والإضافة والقوة والفعل مندرجة في وحدة المحمول.



فإذا اختلفت القضيتان في واحد من هذه المدكور ت لم يكن ييسما تناقص .

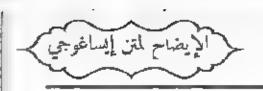
وليس مرادهم أن الاختلاف في غير هذه الأشياء عفو ، فإنه لا تناقص بين قولك: (زيد يحسن التكلم بالمغة العربية ، زيد لا يحسن التكلم بالمغة الأحتبية) ، ولا بين فولك: (عندي عشرول رطلاً سمنًا ، وليس عندي عشرون رصلا زيتًا) . وهكذا ، بل إنما ذكروا هذه الأشياء على سبيل التمثيل فقط .

والمقصود أن نتفق الفضيتان ولا يوجد بينهما اختلاف في شيء أصلاً إلا في لإيجاب والسب دون غيرهما ، ما عدا الاختلاف في الكلية واجزئية اللذين ذكرهما المصيّفُ بقوله :

ونقيض الموجبة الكلية إنما هي السالبة الجزئية ، ونقيض السالبة الكلية إنما هي الموجبة الجزئية ، فالحصورتان لا يتحقق الساقض بيهما إلا بعد احتلافهما في الكية ؛ لأن الكليتين قد تكذبان ، كقول : (كل إنسان كاتب ، ولا شيء من الإنسان بكاتب) ، والجزئيتين قد تصدقان ، كقولنا : (يعض الإنسان كاتب ، وبعض الإنسان ليس بكاتب) .

قد عرفت: أن القضية ـ حملية كانت ، أو متصلة أو منفصلة ـ تنقسم إلى : موجبة وسالبة، وكل واحدة منهما ننقسم إلى : شخصية ، وكلية ، وجزئية ، ومهملة . أما الشخصية : فالتناقض فيها يتحقق بين لقضيتين إذا اختلفتا بالإيجاب والسب والنسب وانفقتا فيما عداه .

وعد المحققين أن الصحح ولمعتبر في تحقيق التناقض وحدة اننسبة الحكمية على يكون السبب وردًا على انتسبة الهي ورد عبيها الإيحاب ، فإن وحدة النسبة الحكمية تستنزم الوحداث الثمانية ، وعدم وحدة شيء من الوحدات يستنزم الحتلاف النسبة .



ـ فاموجبة الشخصية نقيضها السابة الشخصية ،

وأما الكليه والجزئية : فالتذفض فيهم لا يتحفق بين الفضيتين على وجه الاطراد إلا إذا اختلفتا في الإيجاب والسلب ، وفي الكمية أيضًا ، واتفقتا فيما عدهما .

ـ فالموجبة الكلية إنما تناقضها السالبة الجزئية .

ـ والسالبة الكلية إنما تناقضها الموجبة الجزئية .

والسر في ذلك : أن لحكم قد بكون ثانتًا لمعض الأفراد دون بعص ، فلو جئنا بموجبة كلية ، وأثبتا فيها الحكم لكل الأفراد لكان كاذبًا .

ولو جئنا مكام، يسالبة كلية ، وسنيد الحكم فيها عن كل لأفراد ، لكان كاذبًا أيضًا .

كما و قشا: (كل ماء حلو) فهذا الحكم كادب ؛ لأن الحلاوة ثابتة لبعض الماء دول بعض ، ولو جشا مكام، سالبة كلية وقشا: (لا شيء من الماء محلو) لكال كاديًا يُضًا ؛ لأن الحلاوة ثابتة سعض لماء ، فالكليتان كاديتان في هذا المثال .

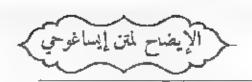
ولكن لو حئنا فى نقيض الموجبة لكلية بسالبة جزئية ، وقننا : (بعض لماء ليس بحنو) لكان صادقًا ، ولو جئنا فى نقيض السالبة الكلية بموجبة جزئية ، وقسا : (بعض الماء حلو) لكان صادقًا .

فنقيض الموجبة الكلية إنما هي السالبة الجزئية .

ونقيض السالبة الكلية إنه هي الموجبة اجزئية ، هذا هو السر في الكليتين .

وأما السرفى الجزئيتين · فهو أن لحكم قد يكون ثابتًا لبعض الأفراد دون بعض ، فبصدق الحرثمثان كما في في الحكم على لمعص إيجابًا ، ويصدق سبًا معًا ، فتصدق الحرثمثان كما في المثان السابق ،

وكما فى قولك · (بعض الطلاب حنفي ، وبعض الطلاب ليس بحنفي) ، فالجزئيتان صادقتان فى هذا المثال .



ولو جئنا فى نقيض الموجبة جزئية بسابة كلية ، وفننا · (لا شيء من الطلاب بحنفي) لكانت كاذبة ،

ولو حئنا في نقيض السالبة الجزئية بمرحبة كلية ، وقلنا · (كل طالب حنفي) لكانت كاذبة .

فالقضيتان المحصورتان ـ أي المسورتان ـ لا يتحقق لتناقض بينهما مطردًا إلا إذا اختلفتا في الكميه ـ أي . لكليه والحزئيه ـ ، مع حتلافهما في الإيجاب والسب ، وانفقنا فيما عدا ذلك .

بقيت المهملة ، وحكمها حكم الجزئية ؛ لأنها في قوتها ،

فإن كانت موجبة كان نقيضها السالبة الكلية .

وإن كانت سالبة كان نقيضها الموجبة لكلية (٣١) .

وما قيل في الحمليات يقال مثله في لشرصيات (٣٠ ، فلا نطبل بذكره على أنه لا يناسب المبتدئين في هذا الفن ، والله الهادي إلى سبيل الرشاد .

٣٦) قائدة : اعلم أن نقيض المهملة موجعة أو سالية يحصل :

ـ بكلية مخالفة ما في الكيف عنا حمهور المنطقيين ضرورة أنها في قوة الجزئية .

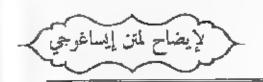
ـ و عهملة مخالفة ها في الكيف عند صاحب السلم كما أشار إليه في نصمه :

فإن تكن شخصية أو مهملة 💎 فنقضها بالكيف أن تبدَّله

قالإنسان حيوان : نقيضه عند الجمهور : لاشيء من لإنسان يحيوان .

^{/ :} وتقيضها عند صاحب السلم : الإنسان ليس بحيوان -

أنعم فالشرطيات لتفق مع الحمليات في التناقض وفي شروطه ، فيشترك فيها ما يشترط في الحميات أنه والمراد بوحدة النسبة فيه : وحدة اللزوم أو العناد .



العكس

هو أن يصير الموضوع محمولاً ، والمحمول موضوعًا (٢٨)، مع بقاء الإيجاب والسلب بحاله ، والتصديق بحاله .

العكس المعروف عند المناطقة بالعكس المستوي (٢٠) هو أن تجعل موضوع القضية محمولاً ها ، وتجعل محموها موضوعا فيها ، وإذ، كانت موحبة أبقيتها على الإيجاب ، وإن كانت سالبة أبقيتها على السلب ،

ولا يسمّى هذا عكس للقصية إلا إذا كان واجب الصدق متى كان الأصل ـ وهو القضية المعكوسة صادقًا (¹).

٣٨) علم - وتقني الله وإياك - أن عبارت المصنف بيست قاصرة على انقضية الحلية ، لأنه
 أرد بالموضوع . هو . أو ما يقوم مقامه في الشرطية ـ وهو المقدّم ـ ، وبالمحمول : هو ، أو
 ما يقوم مقامه في الشرطية . هـ

٣٦) سمي بالمستوي ، حصول المساواة فيه بين القصية وعكسها في الصدق وفي الكيفية .

٤٠) حاصل الكلام : أن العكس إنما يحصل بشروط ثلاثة :

١- تبديل الطرفين ـ صرفي القصية ٠ أي ـ تبديل الموضوع بالمحمول هذا في عكس الحمليات
 أما في عكس الشرصيات فيحص المقدم بدل النالي ، والنالي بدل المقدم .

١- بقاء الصدق ، والمراد ببقاء الصدق : أن الأصل يكون بحيث لو فرض صدقه لزم
 صدق العكس ، لا أن العكس والأصل يكونان صادقين في الواقع ،

واعلم أنهم اشترطوا يقاء لصدق ؛ لأن العكس لازم خاص من لوزم الأصل ، ويستحيل أن يكون الملزوم صادفًا و للارام كادبًا .

ولم يعتبروا بقاء الكذب ؛ لأنه لا ينزم من كذب الملزوم كذب اللازم .

مثلاً · (بعض الحر أسود) فهذه القضية إذا أردنا عكسه يجب أن تجعل الأسود موضوعًا و لحبر محمولاً ، ونقول هكذا : (بعض الأسود حبر) .

وإدا فرضنا (·) الأصل صادقًا ، وجب أن يكون العكس كذلك ، لأن لأسود والحبر يصدقن على دات واحدة ، قمتى صح أن نقول · (بعض احبر أسود) ، وجب أن يصح قولنا : (بعض الأسود حبر) .

وقد وقع فى بعض نسخ المتن تحريف بزيادة كلمة : (والتكذيب) ، هكذا : (مع بقء الإيجاب و لسلب بحاله ، والتصديق والتكذيب بحاله) وهو خطأ (١٠٠ ، فإن الأصل إذا كان كاذبًا لم يلزم نُن يكون العكس كاذبًا أيضًا .

فإن العكس لازم للقضية ، ومتى مبدق الملزوم مبدق لازمه .

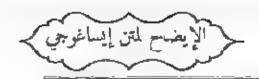
و اكن إذ كا د. الملزوم وهو الأصل ، نم يلزم كذب اللازم وهو العكس ، كا إذا قلت ، (كل حوال إنسان) فهذا كاذب ، ولو عكسته فقلت : (بعص الإنسان حيوان) لم يكن كاذبا مثله ،

٢ بقاء ما وقع فيها من لإيجاب أو السلب ، أي : أن لأصل لو كان موجاً كان العكس أيضًا موجاً ، وإن كان مدارا فد الباء

⁻ واعلم أن هذا الشرط بيس بجرد الاصطلاح ، بن لأنهم نتبعوا انقضايا فلم يجدوها في الأكثر بعد التبديل صادقة إلا موافقة لها في الكيف .

٤١) تسبه ، اعلم أنه بيس المراد بصدفهما و صدفهما في الواقع ، بن أن بكون الأصل بحيث لو فرض صدقه لزم صدق العكس ، اهـ سبق تقريره

١٤) وقد أجيب عنه بأن معنى قوله · (والتصديق والتكذيب بحله) أنه ين صدق الأصل صدق العكس ، كا هو شأن اللزوم ، لا إن كذب الأصل ، كا هو شأن اللزوم ، لا إن كذب الأصل كذب الأصل كذب العكس كما فُهِم ، وفيه تأمّل .



فالتلارم بين الأصل والعكس إنما هو فى الصدق فقط بمعى أنه إذا صدق لأصل صدق عكسه ، أما إذا كدب الأصل فلا ينزم كذب عكسه ("').

٤٤) حاصل الكلام:

ـ أنه كلما صدق الملزوم صدق اللازم ، فإنه كلما وجدت لمار ، فالحرارة موحودة .

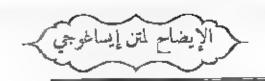
⁻ وكلما كذب اللازم كذب المنزوم . فإنه كلما عدمت الحوارة ، فالنار معدومة .

ـ وليس كلما صدق اللازم صدق المنزوم ، فإنه ليس كلما وجدت الحررة فالنار موحودة

[،] لجواز أن تكون الحرارة من شيء آخر كالشمس ، فاحرارة لازم أعم بالنسبة إلى الــار .

ـ وليس كلما كذب الملزوم كذَّب اللازم ، فإنه ليس كلما عدمت النار فالحرارة معدومة

[،] لجواز أن تكون الحرارة من شيء آخر ، كالشمس .



والموجبة الكلية لا تتعكس كلية ؛ إذ يصدق قولنا : (كل إنسان حيوان) ، ولا يصدق : (كل حيوان إنسان) .

بل تنعكس جزئية ؛ لأنا إذا قلنا : (كل إنسان حيوان) يصدق (بعض لحيوان إنسان) فإنا نجد شيئًا موصوفًا بالإنسان والحيوان ، فيكون بعض لحيوان إنساناً ، والموجبة الجزئية أيضًا تنعكس جزئية بهذه الحجة .

القضايا الحقيقة بالبحث عن عكوسها أربعة :

الموجمة كلية وجزئية ، والسالبة كذلك ، ولمهملة لكونها فى فوة الجزئية تسري إليها أحكامها ، و شخصية قليمة الفائدة في اكتساب لمجهولات من لمعمومات .

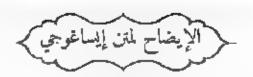
أما الموجية الكلية فلا تنعكس موجية كلية ؛ جواز أن يكون لمحمول (١٠٠) أعم من المرضوع (١٠٠/١٠٠ فيعمدق إثبات المحسول لكل أفراد الموجوع ، ويكذب إثبات الموضوع لكل أفراد المحمول ،

اأو التالي في الشرطية .

٤٥) أو المقدّم في الشرطية . مثلا : كلما كانت النار موجودة ، كانت لحرارة موحودة ،
 وعكسها : كلم كانت لحرارة مرحودة كانت لمار موجودة .

٤٦) أي : أنه من الجائز أن يكود المحمول أو نتالي أعم من الموصوع أو المقدّم في بعض المواد ،

واعيم أخي أنه إذ ثبت عدم انعكاس الموحبة في مادة واحدة ثبت عدم انعكاسها بلى الكاية مطقًا ، لأن معنى عدم انعكاس القصية · أنه ليس يلزمها اسكس نزومًا كليًّ ، فيتضح ذلك بالتحلف في مادة واحدة ، فإنه لو لرمها كليًّا لم يتخلف في شيء من المواد .



كا إذا قلت : (كل إنسان حيوان) فهدا صادق ؛ لأن المحمول ثابت لكل أفراد الموضوع .

ولو عكساه كلياً ، وقلن . (كل حيون إنسان) كان كذبًا ؛ لأن الحيوان أعم من الإنسان (٢٠١) ، فإثبات الإنسان لكل أفراده غير صحيح .

وكما إذا قلت (كل وضرء طهارة) فهذا صادق ، ولو عكسته كلي فقت : (كل طهارة وضوء) كان كاذبًا ؛ لأن الطهارة عم من الوصوء لشمولها التيمم .

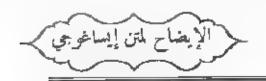
وانم تنعكس الموجبة الكلية موجية جزئية ، لأن المحمود إذا ثبت لكل أفراد الموضوع فقد صدقا على شيء واحد ، فصح أن يثبت له كل منهما .

كما إذا قلت: (كل إنسان حيوان) فها هنا قد أثبتنا الحيوان لكل أفراد الإنسان فعض أفراد الحيوان إنسان البتة) وهو فعض أفراد الحيوان إنسان البتة) وهو المطلوب، وكما إذا قلت: (كل فاعل مرفوع) فإنه ينعكس إلى قولنا (بعض المرفوع فاعل) ؛ لألك قد أثبت لمرفوع لشيء هو فاعل فبعض المرفوع فاعل، وهو المطلوب.

والموجبة الجزئية تنعكس موجبة جزئية بهذه الحجة أيضًا ، فإنك إذا قلت . (يعض البيع فاسد) فقد صدق البيع و لفاسد على شيء واحد ، فيصدق قولك : (بعض الفاسد بيع) ، وهو المطلوب .

١٤) فيستحيل صدق الأحص على كل أو د الأعم ـ في الحمليه ـ ، إذ لو صدق الأخص
 على كل ما يصدق عيه الأعم لم يبق بيثهما عموم وخصوص .

ولاستحالة استنرام الأعم للأخص في الشرصية . ؛ لأنه لو استلزم الأخص لرم أن يوجد الأخص كلما وجد الأعم ؛ ضرورة وجود اللازم عند وحود المنزوم ، وذلت سِن لبصلان ،



والسالبة الكلية تنعكس سالبة كلية ، وذلك بيّن بنفسه ، لأنه إذا صدق لا شيء من الحجر بإنسان بحجر صدق لا شيء من الحجر بإنسان .

السالة الكلمة تنعكس كفسه سالة كلية (١٠٠٠) فإذا صدق قوك (لا شيء من الحجر بإنسان) و إذ لو من الإنسان كعجر) و وجب أن يصدق قوك : (لا شيء من الحجر بإنسان) و هو لم يصدق هذا لصدق تقيضه وهو (بعض الحجر إنسان) وهو موجبة جزئية ، تنعكس إلى قول : (بعض الإنسان حجر) وهو تقيض الأصل الدي هو قولنا : (لا شيء من الإنسان بحجر) ، فلو لم تنعكس لسالبة الكلية سالبة كلية لصدقت القضية ويقيضها وهو محال ، وكما إذا قلت : (لا شيء من الكلي بحزئي) .

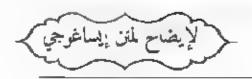
فإنه ينعكس إلى قولك: (لا شيء من الحزئي بكلي). إذ لو لم يصدق هذا العكس لصدق مقسمه وهو معض الحزئي كلي ، ويتعكس لم قولك بعض الكل جزئي ، وهو تقيض الأصل الذي هو قولك: (لا شيء من لكلي بجزئي) فيصدق الشيء ونقيضه وهو محال .

والسالة الجزئية لا عكس لها لزومًا فإنه يصدق بعض الحيوان ليس بإنسان ولا يصدق عكسه .

السالة الجزئية ليس لها عكس لارم "' ، فإن موضوعها قد يكون أعم من المحمول ، فيصح سلبه هو عن الموصوع .

٤٨) وإلا لزم سلب الشيء عن نفسه ، وهو محال ، وعلم أن منشأ المحال نقيض العكيس ؛ لأن الأصل مفروض بصدق فلا يكون منشأ بلمحال ؛ وإلا لكان باطلاً .

٩٩) أي : أن عكسها غير مطرد ، فلا يكون سعتبرا ، لما علمت ـ وفقني الله وإياك . أن
 قواعد هذا العلم لامد أن تكون كلية .



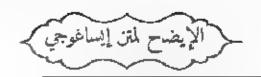
كما إدا قلت : (معض الحيوال بيس بإنسان) فاحيوان لكوته أعم من الإنسال صحّ سلب الإنسان عنه سلبًا جزئيًا .

ولا يصحّ سلب خيوان عن الإنسان لا كليا ولا جزئيا ، فلا يقال : (بعض الإنسان لبس بحبوان) فتصدق السالة الحزئية ، ولا يصدق عكسها لا كلما ولا جزئيا ، فلا تتعكس ، وهو المطلوب .

والحاصل: أن الموجبة ـ كلية كانت أو جزئية ـ تتعكس إى موجبة جزئية ، والسالبة الكلية تتعكس سالبة كلية ، والسالبة اجزئية لا عكس له ، والله أعلم

فها أنت قد آن بك أن تعرف قوانين اكتساب انتصديقت لجهولة من انتصدقت المعهولة من انتصدقت المعلومة ، عرفت تواع القضاء التي بكثر دورانها في التحاطب العام ، ويعلب وقوعه في الاستدلال ، وأنها حمليات ، ومتصلات ومنفصلات ، موجيات وسوالب ، كليات وجزئيات ،

فإدا هممت بالاستدلال على مسئلة من المسائل فاجمع معلوماتك التي تناسب تلك المسئلة ، وانظر من أي نوع هي من أنواع القضايا التي عرفتها ، واجتهد أل تكون مقدماتك صادقة في الواقع فإذ اطمأنت نفسك إلى صدق هده المعلومات فرتبها على الطريقة التي ستعرفها في باب القياس ترشد إلى الصواب والحق يإذن الله عولى هدايتنا أجمعين ،



القياس (٠٠)

هو: قول مفوظ ، أو معقول ، مؤلف من أقوال ، متى سُلَّمت ، لزم عنها لذاتها قول آخر .

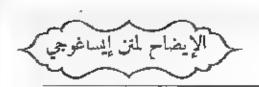
الطريق الذي يتوصل به إلى كتساب المجهولات التصديقية من المعلومات التصديقية هو المعروف باسم القياس.

وهو: قول ملقوظ ـ إن أردت القياس الذي تتكلم له ـ ، أو هو قول معقول ـ إن أردت القياس ترتبه في ذهنك قبل لنطق به ـ ، مؤلف من أقوال مفوظة في القياس للفظي ، ومعقولة في القياس العقلي ، متى سلمت تلك الأقوال يلزم عها لذاتها (٥٠ قول آخر (٥٠) .

٥٠) ويمال له : الحجه أيضٌ ، وهو أعلى المحالب وأهمها والمفصد الأقصى في هذا الفن ،
 و لبحث عنه في هذا الباب إنما هو من حيث الصورة ، وأما البحث عنه من حيث المادة فقي الصناعات الحمس ، وهي البرهان والجدل والخطابة والشعر والمعالصة ،

(٥) فرج: قصايا الاستقراء، والتمثير، والمساوة، حيث تنبح لأولى بواسطة انتبع، والثانية بواسطة العلة، والثالثة بواسطه مقدمه أجنبيه تصدق معها إلى صدقت، وتكدب إن كذب ، كقدمة المساواة والمباينة والنصفية، فلم يكن نزوم النتيجة في الثلاث الذات قضايا القياس.

١٥) و (قول آحر) : هو النتيجة بلارمة لذات مقدمي القياس ، هذا لقول الآخر . هو يمعنى المؤلف المعقول قصع ، سواه جعل التعريف للقياس المعقول أو لملفوظ ؛ للأنه لا يسرم من تلفظ القصايا ولا من تعقل معانيها التنفط بالنتيجة ، وهو ظاهر ، ثم إن لزوم القول المعقود من القياس المعقول بين ، وأما من الملفوظ فباعتبار أنه يدل على المعقول ، فإن انقياس ألملفوظ ليس بقياس إلا من حيث إنه دال المعقول ، فافياس الملفوط فإن انقياس الملفوط .



كقرن : (كل جنابة حدث ، وكل حدث لا يبيح الدخوں فى الصلاة) فهدا قول مؤلف من أقوال ، وينزم عنها لداتها فول آخر ، وهو فولنا : (كل حنابه لا تبيح الدخول فى لصلاة) ،

فلا تسمى القصية اواحدة قياسًا ، وإن اسلوم صدقه صدق عكسه ، لأمها قول غير مؤلف من أقوال ، ولا يدخل في القياس ، تحو قول الشاعر :

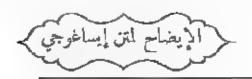
العبد يقرع بالعصا والحر تكفيه الملامة

لأنه وإن تألف من أقوال إلا أن هذه الأقوال لا ينزم عنها قول آخر .

المتعقيمة كما لا يدخل فيه الصروب الحميقة لآتى بيانها عند الكلام على الأشكال ، فإنها وإن تألفت على صورة القياس إلا أنها لا يلرم عنها قول آخر ، نحو . (لا شيء من الإنسان بحجر ، ولا شيء من الحجر بحيوان) .

ولا يدخل فيه أيضًا نحو قولت: (العشرة والعشرة مساوية للعشرين، والعشرون مساوية لحصل ضرب أربعة في حمسة) فهدا قول مؤلف من قوال ينزم عنه قول آخر، وهو أن العشرة والعشرة مساوية لحاصل ضرب أربعة في تحمسة، إلا أن هدا قول لآخر لم ينزم عن لمؤلف من أقوال لذاته، وإنما لرم عنه بواسطة مقدمة محنية معلومة، وهي أن مساوي المساوي لشيء مساو لذلك الشيء، لا ترى أنك لو قلت: (الإنسان مباين للفرس، وانفرس مباين للناصق) لا ينزم عنه أن الإنسان للناس

يستلرم تعقل معانيه بالنسبة إلى العالم بالوضع ، وتعقل معانيه بعد لتسليم يستنزم قولاً معقولاً هو النتيجة ، فالقياس الملفوظ يستنزم قولاً معقولاً بواسصة أن مستنرم المستلرم مستنزم .



مباين للتاصق لعدم صدق لمقدمة الأجنبية ، وهي قوننا : (مباين لمباين لشيء ماين لذلك الشيء) .

وقد أشار المصنف بقوله : (متى سلمت)

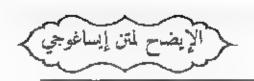
إلى أنه لا يشترط في لقماس أن تكون مقدماته صادقة في الواقع ، وإنم المدار على أن تكون مسلمة عند المستدل بها .

فيدحل في المعريف . لقياس الكاذبُ لمقدمابِ ، إذا كان مسلمة عند المستدل بها ، كما إذا قلت : (كل إنسان جماد ، وكل جماد منتهب) فهذه الأقوال المؤلفة كاذبة ، ولكن إذا سلمه لمستدل به يلزم عها نداتها قول آخر وهو (كل إنسان ملتهب).

ر ولما كانت النتيجة المطلوبة مغايرة في الواقع لكل من المقدمتين ، أشار المصنف إلى وجوب مغايرتها بقوله : (قول آخر)

فإنها لو كانت إحدى المقدمتين لكانت معلومة ومجهولة ممًا ، ولكان ذلك من قبيل الاستدلال على الشيء بنفسه وهو مما لا يصدر عن العفلاء،

4



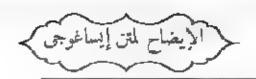
وهو إما اقتراني ، كقولنا : (كل جسم مؤلف ، وكل مؤلف حادث ، فكل جسم حادث ، فكل جسم حادث) ، وإما استثنائي ، كقولنا : (إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ، لكن النهار ليس بموجود ، فالشمس ليست بطالعة) .

القياس: إما اقتراني وإما استثني .

فالاقتراني : هو م قترن فيه موضوع المطلوب أو مقدمه بغير محموله أو تاليه ، كقولت . (كل جسم مؤلف ، وكل مؤلف حادث ، فكل جسم حادث) فهذا قياس فتراني ، لأن موضوع المطلوب وهو الجسم قد اقترن في القياس بغير محموله وهو الحادث ،

وكقولك : (كلما كانت الشمس طالعه فالنهار موجود ، وكلما كان النهار موجود ، وكلما كان النهار موجودًا فانعالم مضيء ، ينتج · كلما كانت الشمس طالعة فالعالم مضيء) ، وهذه النتيجة قد اقترن مقدمها بغير تاليها في القياس .

أما القياس لاستئنائي: فهو الذي قد فصل بين مقدمتيه أدرة الاستشاء ، كقولك: (إل كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ، لكن لنهار ليس عوجود ، ينتج . الشمس ليست بطالعة) فهذا قياس استشائي ؛ لأبه قد فصل بين مقدمتيه بأداة الاستثناء وهي لكن ،



والمكرر بين مقدمتي القياس بسمّى : حدًّا أوسط .

وموضوع المطلوب يسمَّى : حدًّا أصغر .

و حموله يسمى : حدًا أكبر .

والمقدمة التي فيها الأصغر تسمّى ؛ صغرى .

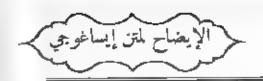
والتي فيها الأكبر تسمَّى : كبرى ، وهيئة التأليف تسمَّى : شكلاً .

القياس الاقتراني يتألف من : قضيتين هما مقدمتا القياس .

كما تقول : (كل إنسان حبو ل ، وكل حيوان حسم) ، ولهما القباس نتبجة هي المطلوب ، وهي : قولنا : (كل إنسان جسم) .

- . فما نجده في مقدمتي القياس مكررًا . وهو هنا حيوان ـ يسمى : حدّ، أوسط ؛ لأنه في لعالب يكون أعم من موضوع المطلوب ، وأخص من محموله ، ولأنه هو الذي اتخذته وسطًا للتصديق بثبوت محمول لمطلوب لموضوعه ،
 - ـ وموضوع المطلوب يسمّى : حدًّ، أصغر ؛ لأنه في العاب يكون أخص من محموله .
 - ـ ومحمول المطلوب يسمّى . حدًا أكبر ، لأنه في الغالب يكود أعم من الموضوع .
 - ـ والمقدمة التي فيها الأصغر وهي الأولى تسمَّى : الصغرى .
 - ـ والمقدمة التي فيها الأكبر وهي لثانية تسمّى : الكبرى .
 - ـ وهبئة التأليف تسمّى : شكلاً .

_{*} {



وهذه الهيئة : هي الحالة الحاصلة من وضع الحد الأوسط بالنسبة للحدين الآخرين من كونه موضوعًا أو محمولاً لهما على الوجه الذي بينه المصنف بقوله

والأشكال أربعة ؛ لأن الحد الأوسط:

إن كان محمولاً في الصغرى موضوعًا في الكبرى فهو الشكل الأول ، وإن كان بالعكس فهو الرابع ، وإن كان موضوعًا فيهما فهو الثالث ، وإن كان محمولاً فيهما فهو الثاني .

الأشكال الحاصلة من رضع الحد الأوسط الذي يتكرر ذكره في المقدمتين أربعة :
- لأنه إن كان محمولاً في الصغرى موضوعًا في الكبرى ، فهو الشكل الأول ، كما
تقول · (كل مسجد وقف ، وكل وقف يحرم بيعه = فكل مسجد يحرم بيعه) .
قالحد الأوسط وهو (وقف) قد وقع محمولاً في الصغرى موضوعًا في الكبرى .

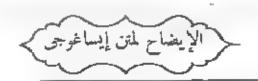
- وإن كان مجمولاً في الصغرى وفي لكرى معًا ، فهو لشكل الثاني ، كما تقرل : (كل ما مين السرة والركمة عورة ، ولا شيء مما يحل النظر إليه بعورة = فلا شيء مما بين السرة والركبة يحل النظر إليه) .

فاحد الأوسط وهو (عورة) قد وقع محمولاً في الصغرى وفي الكبرى ممَّا . ـ وإن كان موصوعًا فيهما معًا ، فهو الشكل لثالث ، كما تقول : (كل سارق

خائن ، وكل سارق تقطع يده = فبعض الحائل نقطع يده) .

قالحد الأوسط وهو (سارق) قد وقع موضوعً في الصغرى والكبرى معًا .

- وإل كال موضوعًا في الصعرى ، محمولاً في الكبرى ، فهو الشكل الرابع ، كما تقول . (كل أكل عمد يفسد الصوم ، ولا شيء من لتنفس بأكل عمد = فبعض ما يفسد الصوم ليس يتنفس) ، فالحد الأوسط وهو (الأكل لعمد) قد وقع موضوعًا في الصغرى محمولاً في الكبرى ،



والشكل الثاني منها يرتد إلى الأول بعكس الكبرى ، والثالث يرتد إليه بعكس الصغرى ، والرابع يرتد إليه بعكس الترتيب ، أو بعكس المقدمتين جميعًا .

قد عرفت : أن الحد الأوسط في الشكل الأول يكون مجمولاً في الصعرى موضوعٌ في الكبرى ، وفي الشكل لثاني مجمولاً في الصعرى وفي الكبرى معًا .

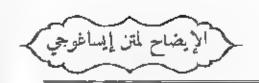
فيد أردت رد الشكل الثاني إلى الأول عكست الكبرى فصيرت مجموله .. وهو الحد الأوسط . موصوعًا ، وصيرت موضوعها محولاً ، فيعود الأوسط محولاً في الصغرى موضوعًا في الكبرى .

فقولنا : (كل ما بين السرة والركبة عورة ، ولا شيء مما يحل النظر إليه بعورة) وحع إلى لأول بعكس الكبري ، فتقول :(ولا شيء من لعورة محل لبطر إليه).

وعرفت: أن احد الأوسط في الشكل الثالث بكون موصوعًا في لصعرى وفي الكبرى معًا ، فإذا أردت رده إلى لشكل الأول عكست الصغرى ليكون محمولاً فيها موضوعًا في الكبرى .

فقوننا : (كل سارق خائن ، وكل سارق تقطع يده) يرجع إلى الشكل لأون بعكس الصغرى ، فنقول : (بعض الخائن سارق) .

وعرفت أن الحد الأوسط في الشكل الرابع يكون موصوعً في لصغرى محمولاً في الكبرى ، فإذا أردت رده إلى الشكل الأول : فإما أن عكس التربيبي ، وتجعل الصغرى كبرى ، والكبرى صغرى ، كما تقول : (كل وقف لا يجوز بيعه ، وكل مسجد وقف ، ينتج : بعض ما لا يجوز بيعه مسجد) ، فإذا عكست الترتيب ، قلق . (كل مسجد وقف ، وكل وقف لا يجوز بيعه ، فينتج كل



مسجد لا يجور بيعه) ، ثم تعكس النتيجة إلى قولك · (بعض ما لا يحوز بيعه مسجد) .

وإما أن تعكس لمقدمتين ، كما تقول في المثال الأول : (بعص ما يفسد لصوم أكل عمد ، ولا شيء س الأكل العمد بتنفس فيعض ما يفسد لصوم ليس بتنفس) .

والكامل البين الإنتاج هو الأول.

والشكل الرابع بعيد عن الطبع جدًا .

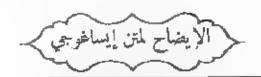
والذي له طبع مستقيم وعقل سليم لا يحتاج إلى رد الثاني إلى الأول .

الطريق المألوف طبعًا لاكتساب المجهولات هي أن تضع الحد الأصغر وهو موضوع المطلوب ، وتثبت له لحد الأوسط ، ثم تثبت للأوسط الحد الأكبر وهو محمول المطلوب ، أو تسلبه عنه ، لينتح إثبات الحد لأكبر للأصغر ، أو سبه عنه ، وهذا هو الحال في الشكل الأول ، فلذلك كان بين الانتاح ،

أما الشكل الثاني فيوافق الشكل الأولى في انصغرى ، ويخلفه في الكبرى ، فهو قريب من الأول ، كأنه يبتدىء السير معه إلى نصف الطريق ، فيكون قد اقترب من المطلوب ، ولذلك لا يحتج إلى رده للأول من كان مستقيم الطبع والفصرة سليم العقل والفكرة .

أما لشكل الثاث فبعده عن الأول أكثر من بعد الثاني ؛ لأنه يحالفه في الصغرى ، فكأنما قد افترقا من بداية سيرهما .

والشكل الرابع بعيد عن الطبع جدًا ؛ لأنه لا يتفتى مع الشكل الأول في مقدمة من مقدماته .



وإنما ينتج الثاني عند اختلاف مقدمتيه بالإيجاب والسلب.

قد علمت أن القياس يتألف من مقدمتين : صغرى وكبرى ، فاصغرى ما موجبة كلية أو موجبة جزئية ، أو سالمة كلية أو سالبة جزئية ، والكبرى كدلك ، فهده سنة عشر ضرباً لكل شكل من الأشكال الأربعة .

أما الشكل الأول فسيأتي الكلام على ضروبه .

وأما الشكل الثاني فإنما ينتح نتيجة مطردة لشرطين :

الأول : احتلاف مقدمتيه بالإيحاب و لسلب ، الثاني : أن تكون كبراه كلية .

أما اختلاف المقدمتين بالإيجاب والسلب فيسقط به ثمانية ضروب : الموجبة الكليه الصغرى مع الموجبتين ، والسالبة الكليه الصغرى مع السالبتين ، والسالبة الجرئية الصغرى مع السالبتين ، والسالبة الجرئية الصغرى مع السالبتين ،

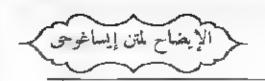
و أما كلية الكبرى فيسقط به أربعة : السالبة الجزئية الكبري مع الموحنين . والموجبة الجزئية الكبرى مع السالبتين . فالصروب المنتجة من هد الشكل أربعة فقط .

الضرب الأول: (الموجبة الكليه لصغرى مع السالبة الكلية الكرى) ، ونتيجته : (سالبة كلية) .

كقولنا: (كل صلاة رباعية تقصر في السعر، ولا شيء من الوتر يقصر في السفر – فلا شيء من الصلاة الرباعية بوتر).

الضرب الثاني: (السالبة الكلية الصغرى مع الموجبة لكلية الكبرى) ، ونتيجته (سالمة كلية) ، كقولنا : (لا شيء من المفاعل بمرفوع ، وكل مبتدأ مرفوع – قلا شيء من المفاعيل بمبتدأ) .

الصرب الثالث : (الموجية الجزئية الصغرى مع السالبة الكلية الكبرى) ، ونتيجته : (إسالبة جزئية) .



كقولن (بعض الدم تباح معه الصلاة ، ولا شيء من الحيض تباح معه الصلاة = فبعض الدم ليس بحيض) .

الضرب الرابع . (السابة الحزئية الصعرى مع الموحبة الكلية الكبرى) كقوننا : (بعض ما يخرح من السبيلين نفسد الصوم ، ولا شيء من البون بمفسد للصوم = فبعض ما يخرج من السبيلين ليس بيول) .

والشكل الأول هو الذي جعل معيار العلوم ، فنورده ههد ليجعل دستورا يستنتج منه المطالب كلها .

وشرط إنتاجه : إيجاب الصغرى ، وكلية الكبرى .

وضروبه المنسجة أربعة :

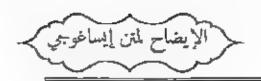
الضرب الأول: كل جسم مؤلف ، وكل مؤلف محدث فكل جسم عدث .

الثاني : كل جسم مؤلف ، ولا شيء من المؤلف بقديم = فلا شيء من المؤلف بقديم . الجسم بقديم .

الثالث: بعض الجسم مؤلف ، وكل مؤلف حادث = فبعض الجسم حدث.

الرابع : بعض الجسم مؤلف ، ولا شيء من المؤلف بقديم - فبعض الجسم ليس بقديم .

اشكل لأول كونه بيّن الانتاج جعل ميزانًا للعلوم فهو الحقيق بالبيان في هذا المحتصر ، ليكون دستورًا ومرجعًا ، ويمكن الانتفاع به في كل المطالب العلمية ، وشرط إنتاجه : إيجاب الصغرى ، وكلية الكبرى ، أما إيجاب الصغري ، قيسقط به تمانية أضرب ؛



السالبة الكلية الصغرى مع الكبريات الأربع ، والسالبة الجزئية الصغرى مع الكبريات الأربع .

وأما كلية الكبرى قيسقط به أربعة :

الموجبة لجزئية لكبرى ، مع الموجبتين لصعريين ، والسالبة الجزئية لكبرى معهمًا أيضا .

قالمنتج من ضروبه أربعة فقط :

الضرب الأول: الموجبة الكلية مع مشها ، ونتيجته . موحبة كلية .

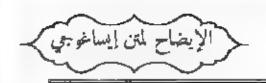
كقولنا : (كل متمسك بدينه محب لوطنه ، وكل محب لوطنه يحافظ على استقلاله = فكل متمسك بدينه يحافظ على استقلال وطنه) .

الضرب الثاني : الموجبة الكلية الصغرى ، مع السالبة الكلية لكبرى ، وتتيجته : سالبة كلية .

كقوليا: (كل قصب اسكر يحتاح فى اسكمال نموه إلى تسعة أشهر ، ولا شيء مما يحتج استكمال نموه إلى تسعة أشهر يمكن أن يزرع في العام الواحد مرتين – فلا شيء من قصب السكر يمكن أن يزرع في العام الواحد مرتين).

الضرب الثالث الموجبة الجرئية الصغرى ، مع الموجبة الكلية الكبرى ، ونتيجته : موحبة جزئية ،

كقولنا: (بعص القابصين على المصالح العامة بهمل في القيام بم عهد إليه يهن الشئون العمومية ، وكل من أهمن القيام بما عهد إليه من الشؤون العمومية حدير بأن يسمى حائبًا – قبعض القابضين على المصالح العامة جدير بأن يسمى خائبًا) .



الضرب الرابع : (الموجبة الجرئية لصغرى ، مع الساسة لكلية لكبرى ، وتتيجته : سالبة جزئية .

كقوك : (يعض المسلمين تارك مصلاة عمدًا ، ولا شيء من تارك الصلاة عمدًا عؤد لحصوق خالفه = فمعض المسلمين ليس بمؤد لحصوق خالفه) .

تكميل: قد عرفت: أن الحد الأوسط في الشكل الثالث يكون (موضوعًا في الصغرى وفي الكبرى مدً) فضروبه ستة عشر أيضًا ،

وشرط إنتاجه : إيجاب الصعري ، وكلية إحدى مقدمتيه .

فسقط بالشرط الأول ثمانية ضروب :

السالبة الكلية الصغرى مع الكريات الأربع ، والسالبة الجزئية الصغرى مع الكبريات الأربع ،

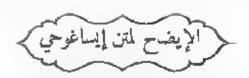
وسقط بالشرط الثاني : الموجبة الجرئية الصغرى مع الجزئية الكبرى موجمة وسابة .

فضروبه المنتجة ستة :

الموحبة الكلية الصغرى مع الكبريات الأربع ، و لموجبة الحزئية لصغرى مع الكلية الكبرى موجبة وسائدة .

وعرفت . أن لحد الأوسط في الشكل الرابع يكون موضوعًا في الصغرى محمولاً في الكبرى .

فضروبه سنة عشر أيضًا ، وشرط إنتاجه : إيجاب المقدمتين مع كلية الصغرى أو ختلافهما بالإبحاب والسلب ، مع كلية إحداهما .



فضروبه منتجة : ثمانية : الموجمة الكلية الصغرى مع الموجبة الكبرى كلية أو حزئيه بالشرط الأول ، و لموحبه الكليه الصغرى مع السابئين ، والموحبه الحزئية الصغرى مع السابئين ، والسابة الحزئية الصغرى مع الموجبتين ، والسابة الجزئية الصغرى مع الموجبة الكلية الكيرى بالشرص الثانى ، وحسب المتدى ، في هذا الفن أن يكتفي مهذا القدر من التفصيل الآن ، والله هو لفتاح العليم .

Ś

الإيضاح لمتن إيساغوحي

والقياس الاقتراني : إمَّا أن يتركب :

۔ من حملیتین کیا مرّ .

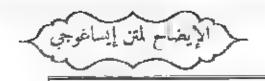
- وإمَّا من متصلتين ، كقولنا : (إن كانت الشّمس طالعة فالنَّهارُ موجودً ، وكلّما كان النّهارُ موجودًا فالأرض مضيئةً - ينتج إن كانت الشّمس طالعةً فالأرض مضيئة) .

ـ وإمّا مركّب من منفصلتين ، كقولنا : (كلّ عدد إمّا زوج أو فرد ، وكلّ زوج فهو إمّا زوج الزّوج أو زوج الفرد = ينتج كلّ عددٍ إمّا فرد أو زوج الزّوج أو زوج الفرد) .

قد علمت أن المقدمات التي نتأف منها الأقيسة هي · احمليات ، والمتصلات ، والمنفصلات ، وأن القياس الاقتراني هو ما اقترن فيه موضوع المطلوب أو مُقَدَّمه بسوى محمولة أو تاليه ، فأقسام تأليفه من المقدمات المذكورة ستة :

القسم الأول : ما تركب من مقدمتين حميتين ، وقد مرت أمثلة هذا القسم .
القسم الثاني : ما تركب من متصلتين ، كفولنا : (إن أُعْرَصَ المسلمول عن التمسك بالدين غضب الله عليهم ، وكلما عضب لله على قوم أبسهم ثوب الذل و لحوان = ينتج إن أعرض المسلمون عن التمسك بالدين ألبسهم الله ثوب الدل والحوان) .

القسم الثالث: ما تركب من منفصلتين ، كقولها · (دائمًا إما أن يكون من تجاور الميقات إلى البلد الحرام محرما بالعمرة وإما أن يكون محرما بالحج ، ودائمًا إما أن يكون المحرم بالحج مفردًا أو قارنًا ، فدائمًا إما أن يكون من تجاوز المبقات إلى البلد الحرام محرمًا بالعمرة أو مفردًا أو قارنًا) .



- وإما من حملية ومنصلة ، كقولنا : (كلما كان هذا إنسانًا فهو حيوان ، وكل حيوان جسم – ينتح كلما كان هذا إنسانا فهو جسم) .

- وإما من حملية ومنفصلة ، كقولنا : (كل عدد إما رُوج أو فرد ، وكل رُوج فهو منقسم إلى متساويين = ينتج كل عدد إما فرد وإما منقسم إلى متساويين) .

ـ وإما من متصلة ومنفصلة ، كقولنا : (كلما كان هذا إنسانًا فهو حبوان ، وكل حيوان فهو إما أبيض أو أسود = ينتج كلما كان هذا إنسانًا فهو إما أبيض أو أسود) .

القسم الرابع: ما تركب من متصلة وحملية ، كقولنا: (كلما كان الأمير محافظًا على حقوق رعيته فهو مطاع في قومه، وكل مطاع في قومه شديد البأس على أعدائه ، فكلما كان الأمير محافظًا على حقوق رعيته فهو شديد البأس على أعدائه) .

القسم الخامس: ما ركب من منفصلة وحملية ، كقولت (إما أن تعتصم بحبل لدين الحنيف ، وإما أن ثتبع هواك ، وكل من اتبع هواه فهو في ضلال مبين = ينتج إما أن تعتصم بحبل الدين الحنيف وإما أن تكون في ضلال مبين).

القسم السادس ، ما تركب من مسملة ومنفصلة ، كفونا : (كلما كان تزول الدم مابعًا من الصوم فهو إما حيض وإما تفاس ، فكلم كان تزول الدم ماعًا من الصوم فهو إما حيض وإما نفاس) .

3

وأما القياس الاستثنائي ، فالشرطية الموضوعة فيه إن كانت متصلة ، فاستثناء عين المقدّم ينتج عين التالي ، كقولنا : إن كان هذا إنسانا فهو حيوان ، لكنه إنسان = فهو حيوان ، واستثناء نقيض التّالي ينتج نقيض المقدّم ، كقولنا : إن كان هذا إنسانًا فهو حيوان ، لكنه ليس بحيوان فلا يكون إنسانًا .

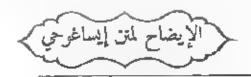
القياس الاستشائي كما عرفت هو ما مألف من مقدمتين نقصل بيهما أداة الاستثناء، وإحدى مقدمتيه شرطية منصلة أو شرطية منفصلة .

. فإن كانت شرطية متصلة فالمقدمة الأخرى إما أن يكون الحكم فيها وضع المقدم أو رفعه أو وضع لتالي أو رفعه ، كقولنا : (كلم كانت الشمس طالعة فالنهار موحود ، لكن الشمس طالعة) فما بعد أداة الاستثناء وهي (لكن) وضع للمقدم ، أي : أن المقدّم وهو إثبات الطابوع للشمس متحقق .

ولو قلنا : (لكن النهار ليس بموجود) فما بعد أدة الاستشاء رفع للتاني ، أي أن تسبة الوجود للنهار منفية .

فاستشاء عين مقدّم ينتج عين التالي ، لأن لمقدم ملزوم والتالي لازم ، فإذا تحقّق الملزوم تحقق اللارم ضروره ائتلارم بينهما .

واستشاء قبص التابي يبتح نقيض لمقدم ؛ لأنه عند ارتفاع اللارم يرتفع الملزوم والا لوجد الملزوم بدون لازمه كفون : (كاما استمرأ الولاة مرتع الظلم تولدت في الرعية روح التمرد ، لكن الولاة استمرأوا مرتع الظلم = ينتج ، أن روح التمرد تولدت في الرعية ، أو تقول : لكن روح التمرد لم نتولد في الرعية = ينتج : أن الولاة لم يستمرئوا مرتع الظلم) .

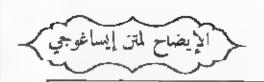


أما استثناء تقيص المقدم فلا ينتج نقيض التالي ، واستثناء عين انتالي لا ينتح عيّن المقدم ؛ لجواز أن يكون التالي من اللوارم العامة .

فلو قننا في المثال السابق: (لكن الولاة لم يستموئوا مرتع الظم لم نتج أن روح القرد لم نتولد في لرحية ؛ لأن تولد روح القرد كما هو س لوارم ظلم الراحي . كذلك هو من لوازم سوء الإدارة) .

وو قنا في المثال السابق (لكن روح التمر قد المولد في الرعية ، لم يتح أيصا أن الولاة قد استمرأوا مرتع الظلم للعلة السابقة) .

Š



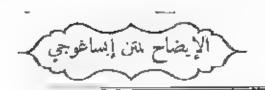
وإن كانت منفصلة حقيقية فاستثناء عين أحد الجزأين ينتج نقيض الآخر، واستثناء نقيض أحدهما ينتج عين الآخر، وإن كانت مانعة الجمع فاستثناء عين أحد الجزأين ينتج نقيض الآخر، واستثناء نقيض أحدهما لا ينتج، وإن كانت مانعة الحلو فالأمر بالعكس.

المنفصلة لحقيقية هي كما علمت تتركب من الشيء ونقيضه ، أو المساوي لنقيضه ، فإذا وقعت مقدمة في القياس الاستثنائي كان استثناء عين أحد طرفيها منتج للقيض الآخر ، ولا لزم اجتماع النقيضين ، واستثناء نقيض أحد طرفيها منتج لعين الآخر ، وإلا لزم رفع لنقيضين ، كقولنا : (إما أن يكون هذا المكلف مؤمن وما أن يكون كافراً ، لكنه مؤمن فيهو كافر ، ولكنه بيس بمؤمن فهو كافر ، ولكنه كافر فهو ليس بمؤمن ، أو كمه ليس بكافر فهر مؤمن) ،

وإذ، وقعت مانعة الجمع مقدمة في القياس الاستثنائي ، وهي كما علمت تتركب من تشيء ولأخص من نفيضه ، كال استثناء عين أحد الجرأين منتجًا لنقيص الآخر ، وإلا لزم احتماع الصدين ،

أما استثناء تقيض أحدهم فلا ينتج عين الآحر لجواز ارتفاعهم معًا ، كقولد إما أن يكون ،حائز لشهادة العالمية عضوًا في المحكمة العيا ، وإما أن يكون قاضيًا في إحدى مديريات القطر المصري ، لكنه عضو في لمحكمة العليا ، فهو ليس بعاص في إحدى المديريات ، أو لكنه قاص في إحدى المديريات ، أو لكنه قاص في إحدى المديريات فهو ليس بعصو في المحكمة العليا ،

ولو استثنيها نقيض أحدهما ، وقلنا · (لكنه ليس بعضو في المحكمة العبيا ، لم ينتح أنه قاض في إحدى المديريات) ، أو قلنا · (اكنه ليس بقاض في إحدى



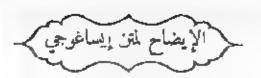
المديريات) لم ينتح أنه عصو في لمحكمة العليا ؛ لجواز رتفاعهم بأن يكون مدرسًا أو تاجرًا أو تحو دُلث .

وإذا وقعت مانعة الخنو مقدمة في القياس الاستثنائي ، وهي كما عست تتركب من الشيء والأعم من نقيضه ، كان استثناء نقيض أحد ا بمزأير مستبدً لمين الآسر ، وإلا ارتفع النقيضان معًا .

أما استشاء عن أحدهما فلا ينتح نفيض الآخر لحواز احتماعهما في الوحود ، كقولنا (إما أن يكون هذ المكلف مؤماً ، وإما أن يكون عاصيًا لمولاه ، كنه ليس بمؤمن فهو عاص لمولاه ، أو لكنه بيس بعاص لمولاه فهو مؤمن) ، لأن نقيض الإيمان وهو الكفر أخص من المعصية .

ولو استشيبا عين أحدهما ، وقلبا: (لكنه مؤمن) لم ينتج أنه غير عاص ، و قننا : (لكمه عاص) لم نتج أنه غير مؤمن ، لأن الإبمان و لعصان بمعنى اقتراف الذنوب يجتمعان في مؤمن اقترف ذبا ، ولا يرتفعان ، وإلا لكان كافراً وغير مذب ، والكفر أكبر الذنوب ولمعاصي التي يقترفها الإنسان ، ثبتنا الله وياكم بالقول الثابت في الحياة وفي الآخرة ، فإنا قد رضينا بالله ربا وبالإسلام دينا وبسيدنا محمد صلى الله عليه وسلم تبيا ورسولا .

99



الصناعات الخس (٥٠٠)

البرهان : هو قياس مؤلف من مقدمات يقينية لإنتاج اليقينيات .

قد عرفت كيفية تركيب لأقيسة الاقترانية والاستشائبة ، وعلم المنتح مها وغير المنتج ، فاعلم الآن أن كل قياس تؤلفه على إحدى الكيفيات السابقة فهو إما يرهال أو جدل أو خطالة أو شعر أو مغالصة ، وهي التي يسميه المناطقة بالصناعات الخمس .

والفرق بين هذه الحمسة يرجع إلى نفس لمقدمات التي يتألف منه القياس لا إلى كيفية تأليفها فأولها وأشرفها لبرهان وهو القياس المؤلف من مقدمات يقينية ، وإنما تكون المقدمة يقينية "أ إذا اعتقدت الحكم لذى تشمل عيه اعتقادًا جازمًا مصابقًا للواقع ثابتًا لا يزول ولا يتغير ، كقولك . (السماء فوقد) فهده المقدمة

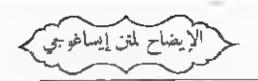
٥٠) قد عدر ١٥ سبق أ القياس منفسم باعتبار لصورة إلى الافتراني والاستشئي ،
 والافتراني إلى الحلي و لشرصي ، وكل منهما إلى الأشكال الأربعة كما تقدم .

فاعلم الآن أنه ينقسُم أيص بأعتبار ما له من المواد إلى نصناعات الخمس ، وهي · ببرهان و لحدل والخطابه والشعر والمعالطة ـ وتسمى سفسطة أبصا ـ وسيأتي بيام، في كلام الشارح رحمه الله .

وعلم أنه كما يجب على المنطقي النطر في صورة الأقيسة كدلك يجب عليه النصر في موادها الكلية حتى يمكنه الاحتراز عن الخطأ في الفكر من جهتي الصورة والمادة كليهما .

١٥) اليقين : هو اعتقد أن الشيء كذا ، مع اعتقاد أنه لا يمكن إلا أن يكون كذ ، مع
 مطابعته بلو هع ، وامتناع تغيره ،

ويخرج بالقيد لأول · الظل ، وياك في الجهل المركب ، وبالثالث · اعتقاد المقد -



يقينية ؛ لأنك تعتقد ذلك اعتقادًا جازمًا ، وهو اعتقاد مطابق للواقع لا يرول ولا يتغير ، وبالضرورة المقدمات اليقينية إذا ألفت تأليفا صحيحً تنتج نتيجة يقينية .

واليقينيات ستة :

أوليات ، كقولنا : الواحد نصف الاثنين ، والكل أعظم من الجزء . ومشاهدات ، كقولنا : الشمس مشرقة ، والنار محرقة .

اليقينيات سنة أقسام:

(١) أوليات : وهي القضايا التي يصدق بها المقل لفطرته وغريزته ، فلا يوقف النصديق بها إلا على تصور أطرافها (**) «

كقولها : الكل أعظم من الجزء (١٠٠٠ و لوالد أكبر سنًا من ولده ، والنقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان .

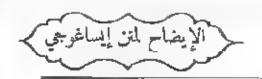
(٢) ومشاهدات : وهي التي يصدق العقل بها يواسطة احس الهنا.

أي : يكون مجرد تصور طرفيه كافيا في جزم العقل بالنسبة بينهما بالإ يجاب أو السلب
 مواء كان الطرفان موضوع ومجمولا ، أو مقدما وتانيا .

٥٦ فإن من تصور معنى احتره و لكل ، ونسبة الأوسة لا تكون محتاج و الحكم والحزم بالأقلية إلى أمر آخر ، بل تصورهم مع تصور تلك النسبة كاف فيه .

٥٧) فلا يجرم العقل بها بمحرد تصور الطرفين ، بل يحكم به مواسطة إحدى لحواس الطاهرة أو الباطنة ، فإن كان احكم يواسطة إحدى الحواس الحواس الحس الطاهرة سميت مشاهدات ، وإن كان احكم يواسطة إحدى احواس الباطنة سميت وجدابيات .

{ تنبيه } : الحجة بواسطة إحدى الحواس لا تقوم إلا على من يشارك لمستدل بها في الحس ، علا يُحتُّج على الأكمه مثلاً بقولنا : الشمس مضيئة ،



كقولها: الشمس مشرقة ، وهذ الثوب أبيض اللون ، و سكر حلو لطعم ، ومنه ما يدرك بالحوس لباطنة ، كاعتقادنا بأن لنا قدرة على لعمل وخوفا ورجاء ،

> ومجربات ، كقولنا : السقمونيا مسهلة للصفراء . وحدسيات ، كقولنا : تور القمر مستفاد من نور الشمس .

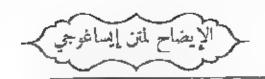
(٣) ومجريات: وهي القضايا التي بصدق لعقل بها بواسطة نكرر لإحساس بها (١٥٠) عكواص النباتات والمعادن .

كقولنا : الرزنيح يقتل آكله ، والخمر يسكر شاربه .

٨٥) اعلم أنّ فدة التكرر لليقين هنا إنما هي بواسطة قياس خعي ، وهو أنه لو كان الوقوع المتكرر اتفاقيا لما كان دائما وعلى نهيج واحد ، وما كان كدنك فلابد له من سنب ، وإدا علم حصول بسبب حكم بوجود المسبب قطعًا .

٥٠) احدس : هو سرعة الانتقال من المبادي إلى المطالب -

تنبيه العرق بين الحدسيات والمحربات : أن المعدسيات ورقعة بغير احتبار وتكرار ، بخلاف هجربات ، وال لسبب في «محربات معلوم السسة غير معلوم الماهية ، وفي الحدسيات معلوم الوجهين ، فتنبه ،



كقولنا: نور القمر مستعاد من نور الشمس ، فإنا شاهد لشمس طالعة وغاربة ، وتشاهد القمر كديث يصعف توره إذا افترب من الشمس ويزيد إد ابتعد عنها ، فيسرع العقل إلى الجزم بأن تور القمر مستفاد منها .

وكتولنا . ارتفاع الماء في لآبر من ارتفاع الماء في الأمهار ، فإما تشاهد الآمار يرتفع ماؤها عندما يزيد لنيل ، وينقص عند تفصانه ، فيسرع العقن إلى الحزم بأن ارتفاع الآبار منشؤه ارتفاع مياه النيل .

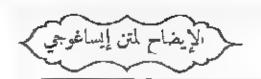
ومتواترات ، كقولنا : محمد صلى الله عليه وسلم ادّعى النبوة ، وظهرت المعجزة على يده .

(٥) ومتواترات: وهي القضايا لتي يجزم العقل به لاستناد الحكم فيها إلى إخبار حماعة يؤمن تواصؤهم على اكذب (١٩٠٠)، كاعتقدنا بوجود مكة المكرمة ولمدينة المنورة، وكاعتقادنا بأد مولانا السلطان عبد لحميد الثاني بويع بالخلافة في سنة ١٣٩٤ هجرية، وأن حربًا قامت لين الدولة العلية وليولان في سنة ١٣١٤ هجرية انتصرت فيها الدولة لعلية انتصارً باهرً،

والصابط في عدد التواتر: حصول اليقين بالحكم ، ولا يقيد بعدد محصوص ، وهو يم يفيد اليقين بواسطة قياس خفى ، وهو : التواتر خبر جمع يؤمن تواطؤهم على الكذب ، وكل خبر كذلك قدلوله واقع ، فالمتواتر واقع ،

(٦) إلى تغييه إن العلم الحاصل من هذه الثلاثة الحدسيات والمحربات و متواتر ت ، لا يكون حمة على الغير إلا إذا كان الغير شريكا في الحدس أو التجربة أو التواتر ، فلا شمامة على جاحد لم يُحصل به شيء منها ، وإنما كل قسم منها حجة على من حصل له شيء منها .

٦٠) ويشترط الاستناد إلى الحس لا إلى محرد العقل .



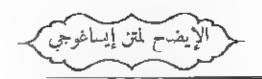
وقضايا قياساتها معها ، كقولنا : الأربعة زوج ، بسبب وسط حاضر في الذهن وهو الانقسام بمتساويين .

(7) وقضايا قيسانها معها وهي القضانا التي تكون الحكم فها مستندًا إلى دليل لا يكاد يغيب عن لذهن (١٠).

كقولنا . الأربعة زوج ، فإن هذا الحكم يستند إلى انقسام الأربعة إلى قسمين متساويين وهذا الوسط لا يكاد يغيب عن الذهن (٣٠٠ .

٦٢) أي : عند تصور الطرفين ؛ وشمى القضايا الفطرية .

٦٣) هإن من تصور الأربعة والروح تصور الانقسام بمتساويين في لحال ، وترتب في ذهنه أن الأربعة منقسمة بمتساويين ، وكل منقسم بمتساويين فهو روح ، فهي قضبة قاسها معها في الذهل ، وحصوره في لذهن مغن عن الاتيان به في العبارة .



والجدل: وهو قياس مؤلف من مقدمات مشهورة أو مسلمة عند الخصمين، كقولنا: العدل حسن، والظلم قبيح.

الثاني من الصناعات الخمس: الجدل: وهو قباس مؤلف من مقدمات مشهورة بين الناس ، يعترفون بها ، ولا يختلفون فيها (١٦٠).

كقولنا : العدب حسن ، والظلم قبيح ، وكشف العورة مذموم ، ومراعاة تضعفاء محمودة .

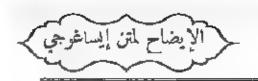
وتختلف المشهورات بختلاف الأمم في عاداتها وأخلافها وأديانها ، وختلاط لرجال بالنساء قبيح عد الأمم الإسلامية ، حسن عد الأمم العرببة ، إلى كثير من العادات المحمودة عندهم الممقوتة عندنا .

ويتأنف احدل أينبًا من المقدمات المسلمات ، وهي القنفايا التي يسلمها الخصمان ، كسائل أصول الفقه لتي يأخذها الفقيه مسلمة عند الاستدلال على حكم فقهي ، وكقواعد احساب والهندسة إدا حتاج إليها الفقيه أو المسقي في الاستدلال (١٠٠) .

٦٤) اخرض من نضمه . إلزام معاند الحق رأيا يعانده إذا كان قاصرا عن البرهان ، فيعدل
 به إلى لمشهورات أو المسلمات التي يعتقدها واجمة القول ، ويبطل بها رأيه الفاسد عليه .

وكذلك يستفاد منه حفط الرأي وإفحام الحصم عما يعتقده حقاً ، وإن كان عير تابت . إنا

٦٥) تنبيه: ربما تبلع الشهرة ببعض القضايا إلى أن تنبس بالأوليات ، ويقرق بيمهما أ. بأن الإنسان لو فرض نفسه مجرد لعقل عن جميع العوارض والانفعالات وقصع النطر عن المصالح لحكماً في الأوليات من غير توقف دون المشهورات .



والخطابة : وهي قياس مؤلف من مقدمات مقبولة ، من شخص معتقد فيه أو مظنونة .

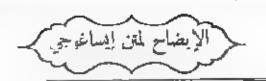
الثالث من الصناعات الحس :

الخطابة : وهي قياس مؤلف من مقدمات تؤخذ على وجه القبول لصدورها من شخص معتقد فيه ، كالجمل لتى تصدر من الأولياء ، ومن كنار العلماء وأهل الزهد والتقوى .

وثتألف الخطابة أيضا من المضونات ، وهي ما نتضمن ترغيبًا أو ترهيبا ، كالجمل المؤثرة التي يأتي بها الوعاظ والحطباء في خطبهم ومواعظهم .

والشعر: وهو قياس مؤلف من مقدمات مقبولة متخيلة ، تنبسط منها النفس أو تنقبض .

الرابع من الصناعات الحمس: الشعر: وهو قياس مؤلف من مقدمات حياسة ، تبسط منها النفس أو تنقيض ، كما يفعله كثير من الشعراء في المدائح والمرائى والحماسيات ونحوها ، وكالكلمات التي تشجع بها لمريض على تناول الأدوية واحتمال آلام المرض وتحو ذلك .



والمغالطة : وهي قياس مؤلف من مقدمات كاذبة شبيهة بالحق أو بالمشهور أو من مقدمات وهمية كاذبة (١٦).

٦٦) وهو قياس فاسد ، وفساده يكون : إما من حهة الصورة .. وهي التأبيف . ، أو من جهة مادنه . وهي المقدمات . ، أو من جهتهما ممًا :

أما قساده من جهة الصورة :

فيأن لا يكون القياس منتحا ويطن كونه مشما ، بأن يكون ترتيبه على عبر شكل ، أو على ضرب عقيم لنقص شرط من المشروط لمعتبرة في الإنتاج .

أما قساده من جهة المادة :

فكأن يستعمل المقدمات الكاذبة على أمها مبادقة ، ١٠١، م: الما :

إما من حيث اللفظ كأن يجعل الحد الأوسط نفطًا مشتركا ، كقون : هذا الدبيار عين ، وكل عين جارية ، قالدينار جار ، فيحدث الغلط بسبب الاشتراك .

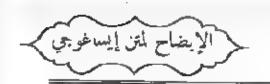
أو أخذ انوسط حقيقه في إحدى المقدمتين ومجازا في الأخرى ، كقوك لصورة نفرس المقوش في الحداد : هذا فرس ، وكل فرس صاهل ، فهذ صاهل ، والغلط هنا من كون الأوسط مجازا في الصغرى ، حقيقة في الكبرى .

وأما الاشتباه من حيث المعنى . فكحعنا الطبيعية كبرى ، كقولنا مثلا · لإسان حيوان ، و لحيوان جنس ، فالإنسان جنس ، وغير هذا كثير مم أطال به المتقدمون وفصلوه . وللمغالصات أنواع بحسب، مستعملها وما يستعملها فيه :

ـ فم أوهم نذبك العوام أنه حكم مستنبط للبراهين يسمى سوفسطائيا .

ومن نصب نفسه لجدال وخداع أهل التحقيق والتشويش عليهم بذبك يسمى مشاغبا .

- ومنهم نوع يستعمله الحهلة يسمى بالمغاطات العارجية ، وهو أن يغيظ أحد الخصمين الآخر بكلام يُشغل فكره ويغضبه ، كأن يسبه أو يعيب كلامه ، أو يحرح به عن محل



الخامس من الصناعات الخمس :

المعالطة : وهي قياس مؤلف من مقدمات كاذبة شبيهة بالحق ، كما تقول عن الصورة المنقوشة على الجدار مثلاً : هذا قرس ، وكل فرس صاهل .

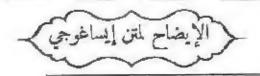
أو من مقدمات وهمية كاذبة كما يحكم الوهم بالحوف من الميت (١٠٠) ، والحوف من الانهراد ليلا في مكان مطلم وكما تجد كثيرً من الباس يحجمون عن المعالبة بحقوقهم من ذي سلطن لاعقدهم أن ذلك يعود بالمضرة عليهم وإنم هو من الأوهام الباطلة .

النزاع ، أو يغرب عليه بعبارة عير مألوفة يقصد بذلك إيد ، خصمه وإيهام لعوام أنه غلبه وقهره ، وهذا النوع هو العالب في زماننا .

وليس في معرفة المغالطات من فائدة إلا لتوفي والاحتراس كما يتعرف نطبيب العقاقير لسامة ، أو ربما تستعمل لامنحان من لا يعنم قصوره وكاله في العلم ، أو في تبكيت من يوهم العوام أنه عالم فيغلهر عمزه ، أو نحو ذلك .

٦٧) وجما يعرف به كذب الوهم أنه يساعد العقل في المقدمات المنتحة نقبض ما حكم به ،
 كما محكم الوهم بالحوف من لمبت مع أنه يوافق العقل في أن المبت جماد ، والجماد لا يخاف منه ،
 يخاف منه ، المنتج لقولنا : بمبت لا يخاف منه ،

فإذا وصل الوهم والعقل إلى النتيجة نكص الوهم وأنكرها وأبى قبولها ، فالنفس مسخرة الوهم ، وله استيلاء حنهم عليها ، حتى أن من لوهمات ما تابس بالأوليات ، ولولا دفع العفل والشرع وتكذيبهما لأحكام لوهم لم يكد يرتفع التناسم، الأوليات .



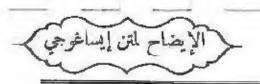
والعمدة هو البرهان لا غير .

العمدة في اكتساب المجهولات التصديقية من بين الصناعات الخمس هو البرهان دون غيره ؛ لأن مقدمات البرهان يقينية ، فنتائجها يقينية أيضًا ، ومقدمات ما عداه ظنية ولا ينتج الظني إلّا ظنيًا مثله .

واعلم أن الجدل والخطابة والشعر من المطالب العالية التي ينتفع بها كثيرًا في المحاورات العامة ويكثر دورانها على ألسنة الخطباء والوعاظ والمرشدين في كل أمة وفي كل ملة ، وهي التي عليها مدار الترغيب والترهيب ، والحث على التمسك بإقامة الشعائر الدينية ، وعلى التخلق بالأخلاق المرضية كالصدق والأمانة ومراعاة الضعفاء والرفق باليتامي والمساكين ،

وللمقدمات الإقناعية والخيالية شعرًا كانت أو نثرًا فضل كبير في تربية الأمم ، وتقويم اعوجاجها ، والمحافظة على كيانها القومي وشعارها الديني .

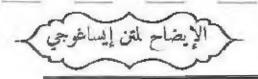
فقد أنبأنا التاريخ أن أحد كار العلماء شد الركاب إلى مكة المكرمة لأداء فريضة الحج وكان طريقه إليها مدينة الإسكندرية فلما حل بها ورأى همم القوم منصرفة إلى مجامع اللهو واللعب اختار أن يقدم ارشاد إخوانه المسلمين على أداء فريضته ، فاخترع لهم أناشيد على نحو ما اعتادوا أن يلهوا به وجعل يعلمهم في طي تلك الأغاني فرائض الإسلام وواجباته وسننه ومندوباته وما يأم به من الأخلاق الكريمة والشيم الفاضلة فالتفوا حوله زمرًا وأفواجًا لا حبًا في العلوم الدينية ، بل تلذذًا بتلك الأناشيد الجميلة ، ولكن لم يمض على هذا العمل زمن طويل يختى اهتدوا بهديه وأقلعوا عن الرذائل التي قادهم إليها الجهل بأوام الدين الحنيف ،



فهذه سيرة أسلافنا الصالحين في إرشاد الأمم إلى خيري الدنيا والآخرة أحسن الله جزاءهم وشكر لهم ما احتملوا من المصاعب في إرشاد إخوانهم المؤمنين ، فاعتبروا يا أولي الأبصار ولمثل هذا فليعمل العاملون .

نسأل الله جلت قدرته أن يسلك بالعاملين في جميع الأقطار الإسلامية مسلك الاحتدال ومنهج الكمال -

وليكن هذا آخر ما خطه قلم العبد الضعيف المعترف بالعجز والتقصير محمد شاكر الجرجاوي بلدًا الحسيني نسبًا الحنفي مذهبًا الخلوقي طويقة وكان جمع هذه التعليقات بمدينة الاسكندرية في ذي الحجة الحرام سنة ١٣٢٥ هجرية والحمد لله أولاً وآخرًا والصلاة والسلام على سيد الخلق في البداية والنهاية .



الفهرس

مقدمة الحادم
مقدمة الفاضل محمد محيي الدين
مقدمة الفاضل الشارح
تعريف المنطق
يان موضوعه ١٤٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
بيان معنى لفظة إيساغوجي
ساحث الدلالة وبيان أقسامها
يبان معنى اللفظ في هذا الفن وبيان أقسامه
بيان معنى الدلالة وانقسامها إلى فعلية وعقلية إلخ
أقسام اللفظ باعتبار معناه الموضوع له ٢٤
أقسام الكلي
يان معنى الذاتي
بيان معنى الجنش
بيان معنى التوع
ىيان معنى العرضي وبيان أقسامه
القول الشارح أو التعريف في
يان أقساهه دد د د د د د د د د د د د د د د د د د
القضايا وأحكامها واحكامها
أقسام القضية
بيان معنى القضية الحملية
يان معنى القضية الشرطية
بيان معنى الْتَنَّاقض وشروطه٨٠

٧٤	*********	بيأن معنى العكس
۸۱	**********	بيان معنى القياس
		القياس الاقتراني
************	************	القياس الاستثنائي
******************	****************	الأشكال
***********	即中原母原在电影中企业的电影企业的 ()	الأشكال الأول المستعدد الشكل الأول المستعدد الشكل الأول
**********	*********************	الشكل الثاني
*************	***************	الشكل الثانيالشكل الثالث
*************		الشكل الرابع
		الصناعات الخس
********	*************	البرهانا
1 . 0	**************	الجدل ,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,,
		الحطابة
1 - 7	**********	الشعر د د د د د د د د د د د د د د د د د د د
		الغالطة
111	*****	لقهرس القهرس